البنوك الإسلامية
واتفاقية تحرير الخدمات المالية

د . محمد صفوت قابل(*)

تقديم

يشهد الاقتصاد المعاصر اتجاها متزايدا نحو ما يسمى بالعولمة، والتى تعنى رفع القيود التى تعوق حركة تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وذلك فى ظل سيطرة النظام الرأسمالى على الاقتصاديات المختلفة.

ومن أبرز التطورات الاقتصادية المعاصرة الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات (GATS) والتى انبثقت عن جولة أورجواى والتى تضطلع بتنفيذها منظمة التجارة العالمية (WTO) وتهدف هذه الاتفاقية إلى إزالة القيود التى تعيق انسياب تجارة الخدمات بين الدول الأعضاء ، وقد ألحق بهذه الاتفاقية ملحقا خاصا بتحرير الخدمات المالية ، وبالطبع فإن هذا التحرير للخدمات المالية سيؤثر على القطاع المصرفى فى الدول النامية ، وخاصة أن هذا القطاع فى أغلب الدول النامية تحكمه العديد من القوانين واللوائح التى تضع قيوداً على التواجد الأجنبى بالأسواق المالية .

ويحظى قطاع الخدمات المالية فى أية دولة بأهمية كبيرة، وترجع تلك الأهمية لما يقوم به هذا القطاع من تعبئة للمدخرات واستخدامها فى العديد من الاستخدامات الاستثمارية، وتزداد أهمية هذا القطاع كلما تطور المجتمع واصبح يعتمد على الأشكال المختلفة للنقود فى تعاملاته، لذلك كان من

(*) قسم الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة المنوفية

الضرورى أن تضع الدول العديد من التنظيمات والسياسات والوسائل الرقابية لضمان سلامة عملياته .

وفى أغلب الدول النامية كان القطاع المصرفى هو المسيطر على سوق المال، حيث لم تكن أسواق الأوراق المالية قد انتشرت فى هذه الدول، وكان القطاع المصرفى يخضع للسياسة الحكومية حيث تحدد الحكومة بقرارات إدارية أسعار وحجم الائتمان.

ونتيجة لاتباع سياسة التحرير المالى فى الدول النامية، فلقد أقدمت الحكومات التى اتبعت هذه السياسة على إلغاء القيود الصريحة على تسعير وتخصيص الائتمان، وكذلك تركت تحديد سعر الصرف لقوى السوق، ثم مع اتفاقية تحرير الخدمات سيتم إلغاء القيود على تحركات رؤوس الأموال بين الدول والسماح للبنوك الأجنبية بالعمل فى الأسواق المحلية على أن تلقى نفس معاملة البنوك المحلية .

ورغم أن البنوك الإسلامية هى جزء من القطاع المصرفى إلا أنها تعد نظاما موازيا للبنوك التقليدية الرأسمالية ، ولهذه البنوك الإسلامية المحددات الشرعية التى تحكم عملها ومجالات النشاط التى تختلف فيها عن البنوك الرأسمالية ، وبالطبع فإنها ستتأثر كما تتأثر البنوك الرأسمالية بتطبيق اتفاقية الخدمات المالية ، وتزداد الآثار التى تتعرض لها فى المجالات التى تختلف فيها عن البنوك الرأسمالية .

ومن البديهى أنه لدراسة أثر اتفاقية الخدمات المالية على البنوك الإسلامية أن نبدأ بعرض لهذه الاتفاقية ، ثم المحددات ومجال عمل البنوك

الإسلامية قبل أن ننتقل لدراسة آثار الاتفاقية على البنوك الإسلامية ، من خلال نطاقين :

النطاق الأول هو الآثار التى ستتعرض لها البنوك الإسلامية مثلها مثل باقى البنوك فى القطاع المصرفى .

والنطاق الثانى هو الآثار التى يمكن أن تحيق بالبنوك الإسلامية خاصة.

وسنعرض لذلك من خلال ما يلى :

المبحث الأول : اتفاقية تحرير الخدمات المالية .

المبحث الثانى : البنوك الإسلامية

المبحث الثالث : آثار اتفاقية تحرير الخدمات المالية على القطاع المصرفى عامة وعلى البنوك الإسلامية خاصة.

المبحث الرابع : كيفية مواجهة تحرير الخدمات المالية

أولا : بالنسبة للقطاع المصرفى

ثانيا : بالنسبة للبنوك الإسلامية

الخلاصة .

المبحث الأول
اتفاقية تحرير الخدمات المالية

الترابط بين الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات واتفاقية الخدمات المالية :

تعد اتفاقية تحرير الخدمات المالية من ضمن محتويات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات **The General Agreement of Trade in Services (GATS)** ، حيث ألحق بالاتفاقية المذكورة ملحقان يتناولان قطاع الخدمات المالية وكيفية إلغاء القوانين والإجراءات التى تحول دون دخول الأجانب كمقدمى للخدمات فى هذا القطاع .

وبالطبع فان مواد هذه الاتفاقية الملحقة بالاتفاقية العامة ، تعتمد على وتتوافق مع مواد الاتفاقية الأصلية ، لذلك فإنه لدارسة اتفاقية الخدمات المالية، علينا أن نضع فى حسباننا أن هذه الاتفاقية ما هى إلا ملحقا وتطبيقا للاتفاقية العامة لتجارة الخدمات ، وبالتالى فهناك ترابط بين الاتفاقية الأصلية وملحقها ، وان المبادىء والقواعد التى تأخذ بها الاتفاقية العامة لابد أن تنطبق أيضا على الخدمات المالية ، لذلك سنعرض لاتفاقية الخدمات المالية من خلال ما يلى:

أولا : مبادئ الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات .

ثانيا : اتفاقية الخدمات المالية ، وكيفية تطبيقها .

أولا : مبادئ الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات

حيث أن اتفاقية الخدمات المالية ما هى إلا تطبيقا للاتفاقية العامة لتجارة الخدمات ، فانه من الضرورى استعراض أهم أهداف الاتفاقية العامة والتى تنطبق على اتفاقية الخدمات المالية أيضا وذلك على النحو التالى:

أهداف الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات[1]:

١- **النفاذ إلى الأسواق (Access to Markets)** : ويقصد بذلك إزالة أو تخفيف القيود التى تعيق انسياب تجارة الخدمات بين الدول الأعضاء، مثل تحديد نوع أو قيمة الخدمات المسموح باستيرادها .

٢- **معاملة الدولة الأولى بالرعاية (the Most Favored Nation):** ويقصد بذلك أن تمنح الدولة المزايا التى تمنحها لدولة لباقى الدول ، ويمكن الاستثناء من ذلك لمدة خمس سنوات ، حيث تتم مراجعة هذه الاستثناءات، بحيث لا تستمر لمدة أكثر من عشر سنوات .

٣- **المعاملة الوطنية (National Treatment)** : وذلك بأن تحصل الشركات الأجنبية على نفس المعاملة التى تلقاها الشركات الوطنية ، وأيضا سمح للدول بتأجيل الالتزام بهذا المبدأ بشرط تحديد هذه الاستثناءات وان لا يتم استحداث قيود جديدة فى المستقبل ، وفى كل الأحوال على الدولة التى تلجأ لذلك أن تتشاور مع باقى الدول وان تعوض الدول المتضررة .

(1) www.wto.org/An Introduction to GATS, WTO Secretariat, October 1999.

٤- **الشفافية (Transparency)** : ويتم ذلك من خلال نشر جميع الأنظمة والقوانين والقرارات الخاصة بتجارة الخدمات ، مع التعهد بإخطار مجلس تجارة الخدمات بأية تعديلات تطرأ على هذه الأنظمة ، كما طلبت الاتفاقية إنشاء ما يسمى " نقطة الاستعلام" (**Inquiry point**) لتوفير كافة المعلومات التى يطلبها المستثمرين الأجانب، والاعتراف بمؤهلات موردى الخدمات الأجانب وفق المعايير المتعارف عليها عالميا.

تصنيف الخدمات فى إطار الاتفاقية :

تعد الخدمات المالية جزءا من الخدمات التى تسعى الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات إلى تحريرها ، حيث تم تصنيف الخدمات التى تدخل فى نطاق الاتفاقية إلى أربعة مجموعات وهى :

١- الخدمات التى تنتقل من دولة لأخرى مثل الخدمات المالية .

٢- الخدمات التى تقدم داخل حدود الدولة مثل الخدمات السياحية .

٣- الخدمات الخاصة بالوجود التجارى لشركة أجنبية فى دولة مضيفة

٤- الخدمات الخاصة بانتقال العمالة بواسطة موردى الخدمات للعمل فى دولة أجنبية، مع ملاحظة أن خدمات العمل تلك هى خدمات الإدارة العليا .

ثانيا : اتفاقية الخدمات المالية ، وكيفية تطبيقها .

مفاوضات اتفاقية تحرير الخدمات المالية :

لم تتمكن الدول المتفاوضة فى جولة أورجواى والتى تم التوقيع على الوثيقة الختامية بشأنها فى مراكش بالمغرب فى أبريل ١٩٩٤ لم تتمكن ، من

الاتفاق على بنود اتفاقية الخدمات المالية ، وتم إجراء المزيد من المفاوضات حتى قامت ١٠٢ دولة أعضاء فى منظمة التجارة العالمية بالتوقيع فى ديسمبر ١٩٩٧ على اتفاقية الخدمات المالية واتفق على بدء سريانها من أول مارس ١٩٩٩ .

نتائج مفاوضات الخدمات المالية[1]:

اختتمت مفاوضات الخدمات المالية فى الثانى عشر من ديسمبر ١٩٩٧ فى منظمة التجارة العالمية ، وأسفرت هذه المفاوضات عن ٥٦ جدولاً من الالتزامات الخاصة التى تمثل التزامات سبعين دولة عضواً فى منظمة التجارة العالمية ، كما أسفرت عن ١٦ قائمة استثنائية تمثل التعديلات التى أدخلت عليها من ١٦ عضواً بشان " الدولة الأولي بالرعاية " .

وتم إلحاق هذه الجداول وقوائم الاستثناءات بالبروتوكول الخامس للاتفاقية العامة بشأن تجارة الخدمات ، وفتح الباب أمام أعضاء منظمة التجارة العالمية للانضمام إلى اتفاقية الخدمات المالية وذلك حتى ٢٩ يناير ١٩٩٩ ، ليبدأ سريان الاتفاقية اعتبارا من أول مارس ١٩٩٩ .

وهكذا تم التوصل إلى اتفاق متعدد الأطراف بشأن فتح قطاعات الخدمات المالية التى تقدر قيمتها بمليارات الدولارات ، وفى ظل اللوائح متعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية على أساس مبدأ الدولة الأولى

(1) www.wto.org/ Press Releases/Press/86 15 December1997 .
The Successful Conclusion of the WTO Financial Services Negotiations.

بالرعاية ، ويغطى الاتفاق أكثر من ٩٥% من التجارة فى القطاعات المصرفية والتأمينية والأوراق المالية والمعلومات المالية.

مواد اتفاقية الخدمات المالية

احتوى الملحق الخاص بالخدمات المالية على العناصر التالية :

النطاق والتعريف[١]

اشتملت اتفاقية تحرير الخدمات المالية على مجموعتين أساسيتين من الخدمات :

١- الخدمات التأمينية وما يتعلق بها .

٢- الخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية .

١- خدمات التأمين والخدمات ذات العلاقة بالتأمين:

الخدمات التأمينية والخدمات ذات العلاقة بالتأمين هى تلك التى تغطي التأمين على الحياة وتأمين الأضرار، وإعادة التأمين، خدمات السمسرة والوكالة والخدمات المساعدة للتأمين مثل الخدمات الاستشارية.

٢- الخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية:

(1) www.wto.org / Services-the **Results of the financial Services Negotiations Under the General Agreement on trade in Services .**

الخدمات المصرفية تتضمن كل الخدمات التقليدية التى تقدمها البنـــوك مثل قبول الودائع، الإقراض بكافة أشكاله، وخدمات الدفع وخدمات تحويـــل الأموال، ومن الخدمات المالية الأخرى، تجارة الصرف الأجنبـــى، تجـــارة المشتقات وجميع أنواع الأوراق المالية، والاكتتـــاب فـــى الأوراق الماليـــة، وإدارة الأصول، وخدمات التسوية والمقاصة، والخدمات الاستشارية وغيرها من الخدمات المالية المساعدة.

كما احتوى الملحق الخاص بالخدمات المالية على مجموعة من التعريفات الخاصة بهذه الخدمات، ومنها:

*** الخدمات المالية:**

الخدمة المالية هى أية خدمة ذات طبيعة مالية يعرضها مقدم خـــدمات مالية بأحد الدول الأعضاء، يقصد بمقدم الخدمة المالية أى شخص حقيقى أو شخص اعتبارى يرغب فى عرض أو تقديم خدمات مالية ، لكن اصطلاح " مقدم خدمات مالية " لا يستعمل لوصف الكيانات العامة .

*** الكيان العام Public Entity :**

(١) حكومة أو بنك مركزى أو هيئة نقدية لأحد الأعضاء ، أو كيـــان يملكه أو يديره عضو، عمله الأساسى الاضطلاع بوظائف حكومية أو أنشطة لأغراض حكومية، ولا يتضمن كيانا عمله الأساسى تقديم خدمات مالية على أسس تجارية.

(٢) كيان خاص يؤدى وظائف عادة ما يؤديها البنك المركزى أو هيئة نقدية.

*** حقوق الاحتكار Monopoly Rights :**

يدرج كل عضو فى ملحقه الخاص بالخدمات المالية حقوق الاحتكار الحالية ويبذل مساعيه لأزالتها أو تقليل نطاقها.

*** الوجود التجارى Commercial Presence :**

يمنح كل عضو مقدمى الخدمات المالية من الدول الأخرى الأعضاء فى الاتفاقية حق تأسيس أو توسيع وجود تجارى على أرضه بما فى ذلك شـــراء مشروعات تجارية قائمة بالفعل، ويجوز للعضو فرض شروط وإجراءات من أجل السماح بتأسيس أو توسيع وجود تجارى إلـــى الحـــد الـــذى لا يبطـــل التزامات العضو ويجعلها متماشية مع الالتزامات الأخرى للاتفاقية .

*** الخدمات المالية الجديدة New Financial Services :**

يسمح العضو لمقدمى الخدمات المالية من أى عضو آخر لهم وجـــود على أراضيه بتقديم أى خدمة مالية جديدة .

*** نقل المعلومات ومعالجة المعلومات :**

Transfers of Information and Processing of Information

لا يتخذ العضو تدابير تمنع نقل المعلومات أو معالجة المعلومات المالية بما فى ذلك نقل البيانات بالوسائل الإلكترونية ، كما لا يتخذ العضو ــ مع مراعاة لوائح الاستيراد المتعارضة مع الاتفاقيات الدولية ــ تدابير تمنع نقل المعدات سواء كانت معدات لنقل المعلومات أو معدات لمعالجة المعلومات المالية، أو تمنع نقل معدات ضرورية لأداء العمل العادى لمقدم الخدمة المالية، ولا تحتوى هذه الفقرة على ما يفرض قيوداً على حق العضو فى حماية المعلومات الشخصية أو الأمور الشخصية أو سرية السجلات والحسابات الشخصية طالما أن هذا الحق لا يستغل للتملص من أحكام الاتفاقية .

*** الدخول المؤقت للأفراد Temporary Entry of Persons :**

يسمح كل عضو بالدخول المؤقت إلى أراضيه للأفراد الوارد ذكرهم لاحقاً التابعين لمقدم الخدمة المالية من الأعضاء الآخرين الذين يعتزمون تأسيس أو أسسوا وجوداً تجارياً فى أراضى هذا العضو وهم:

(١) كبار أفراد الإدارة الذين يحوزون معلومات ضرورية لتأسيس وإدارة وتشغيل خدمات مقدم الخدمة المالية .

(٢) المتخصصون فى تشغيل أعمال مقدم الخدمة المالية .

يسمح كل عضو ــ مع مراعاة تيسر الأفراد المؤهلين فى أراضيه ــ بالدخول المؤقت لأراضيه للأفراد التاليين المرتبطين بالوجود التجارى لمقدم الخدمة المالية من الأعضاء الآخرين :

(١) المتخصصون فى خدمات الحاسب الآلى (الكمبيوتر) وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وحسابات مقدم الخدمة المالية .

(٢) متخصصون قانونيون أو متخصصون فى مجال التأمين .

*** المعاملة الوطنية National Treatment :**

(١) بموجب الشروط التى تضفى صفة المعاملة الوطنية ، يمنح كل عضو مقدمى الخدمات المالية من أى عضو آخر له مقر فى أراضيه الحق فى الوصول إلى أنظمة الدفع والمقاصة التى تديرها كيانات عامة ، كما يمنحهم الحق فى الوصول إلى منشآت التمويل الرسمي ، ولا يقصد من هذه الفقرة إتاحة الوصول إلى منشآت البنك المركزى " **المقرض الأخير** " لهذه الدولة.

(٢) إذا اشترط العضو : العضوية أو المشاركة فى ، أو الوصول إلى أية هيئة ذاتية التنظيم، أو سوق للأوراق المالية أو سوق للعقود أو سوق صرف آجل ، أو وكالة مقاصة ، أو أية منظمة أو هيئة أخرى ــ حينما يشترط ذلك ــ لكى يتمكن مقدمو الخدمات المالية من تقديم هذه الخدمات ، فعليه أن يوفر ذلك لمقدمى الخدمة الأجانب وعلى قدم المساواة مع مقدمى الخدمات المالية المحليين .

كيفية تحرير تجارة الخدمات المالية :

يقصد بتحرير التجارة الدولية فى الخدمات أن يتم تطبيق آليات التجارة الدولية متعددة الأطراف على كل من تجارة السلع وتجارة الخدمات ، بحيث

يخضعان معا لنفس الآليات والاتفاقيات ، بعد أن كانت المفاوضات السابقة يقتصر العمل فيها على تجارة السلع فقط .

أما عن كيفية تحرير تجارة الخدمات ، فيتم ذلك من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل وصول موردى الخدمات الأجانب إلى الأسواق المحلية ، وخفض مستوى التمييز بينهم وبين الموردين المحليين .

ومن العقبات التى تمنع وصول الموردين الأجانب إلى السوق المحلية والتى ينبغى العمل على إزالتها : حظر الاستثمارات الأجنبية فى بعض القطاعات أو وضع قيود على حرية الحركة أمام الشركات الأجنبية بمنعها مثلا من فتح فروع أو تقديم خدماتها فى مناطق جغرافية معينة ، أو السماح فقط بالمشروعات المشتركة وتحديد حصة لا يتعداها الشريك الأجنبى فى الملكية ، أما بالنسبة للتمييز بين الموردين الأجانب والمحليين فالمطلوب منع هذا التمييز أو خفض نطاقه ، ومن أمثلة هذا التمييز : التمييز فى الحصول على حوافز الاستثمار، أو الإجراءات الضريبية ، والقواعد المنظمة للتحويلات الخارجية ، ووضع القيود على المشتريات الحكومية ، كما يتطلب تحرير التجارة فى الخدمات (وكذلك باقى القطاعات) حماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

كيفية التنفيذ لاتفاقية الخدمات المالية :

تلتزم الدول التى توقع على اتفاقية الخدمات المالية بان تقدم التزاماتها ضمن ما يسمى الجداول الوطنية **(National Schedules)** والتى تحدد فيها ما يلى :

١- القطاعات الخدمية التى توافق على دخول الشركات الأجنبية للعمل بها (النفاذ إلى الأسواق) .

٢- الاستثناءات الأساسية لمبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية للقطاعات الخدمية التى التزمت بتحريرها .

ومثالا على ذلك فانه إذا سمحت دولة عضو لأحد البنوك الأجنبية بفتح فرع خاص به فى السوق المحلي (مبدأ النفاذ إلى الأسواق) ، ولكنها قصرت هذه الموافقة على أحد البنوك من دولة معينة دون الدول الأخرى فان ذلك يعد استثناءا من مبدأ الدولة الولى بالرعاية ، كذلك إذا قررت هذه الدولة وضع شروط على أحد البنوك للسماح له بالحصول على ترخيص بالعمل ، دون أن تطبق هذا الشرط على البنوك المحلية فأن هذا يعد استثناءا على مبدأ المعاملة الوطنية .

٣ - تتعهد الدول الأعضاء بتقديم التزامات أفقية تتألف من مجموعة من السياسات والإجراءات التى تطبق على جميع القطاعات الخدمية التى تقدمت بالتزامات بشأنها ، أى ليس قطاع دون الآخر ، ولكن يحق للدولة أن تحدد قيود أفقية تنطبق على جميع القطاعات الخدمية التى تقدمت بعروض بشأنها .

فمثلا إذا قررت الدولة وضع قيود على شراء الأجانب للأسهم وتحديد ملكيتهم للمشروعات بنسبة لا تتجاوز ٤٩% من راس المال ، فان هذه الشروط تعد قيودا أفقية تنطبق على كل القطاعات وليس قطاع معين .

المجالات الخاصة بالخدمات المالية والمستثناة من الجاتس[1]:

لاتنطبق قواعد تحرير تجارة الخدمات المالية على الخدمات التى تنفرد بها السلطة الحكومية ، وتعرف المادة واحد فقرة (٣) من الجاتس " الخدمات التى تخضع فى تقديمها للسلطة الحكومية " بأنها تلك الخدمات التى لا تقدم على أساس تجارى أو التى لا تكون فى تنافس مع مقدمين آخرين " ، وهذا يتضمن أنشطة البنوك المركزية أو غيرها من السلطات النقدية أو أنشطة الضمان الاجتماعى القانونية أو خطط الإحالة على المعاش أو الكيانات العامة التى تستعين بالموارد المالية الحكومية .

علاوة على ذلك يستثنى الملحق الخاص بخدمات النقل الجوى التدابير التى تؤثر على حقوق النقل الجوى أو الخدمات المتعلقة بها بشكل مباشر .

كما أن الملحق الخاص بحركة الأشخاص الطبيعيين ينص على أن الجاتس لا تنطبق على التدابير التى تؤثر على الأشخاص الطبيعيين الساعين للوصول إلى سوق العمالة فى دولة عضو أو اللذين يسعون للحصول على جنسيتها أو الإقامة فيها أو الحصول على فرصة عمل بشكل دائم .

ولقد كانت هذه من النقاط الخلافية بين الدول المتقدمة والدول النامية ، حيث تريد الدول المتقدمة (وهو ما تحقق) عدم تطبيق قواعد الجاتس الخاصة بحرية انتقال الأشخاص الطبيعيين على الأشخاص الساعين للعمل ، وذلك بهدف حماية دولهم من طالبى العمل بها ، فى حين كانت الدول النامية

(1) www.wto.org/ Services- what is GATS ?
What areas are excluded?

ترغب فى الاتفاق على قواعد تسمح وتنظم انتقال العمالة بين الدول ، وذلك لكون الدول النامية سوقا طاردة للعمالة وبها أعداد ترغب فى العمل بالـــدول المتقدمة .

الأحوال التى يمكن للدول بسببها عدم التقيد بالجاتس :

من المسلم به أن الحكومات تتمتع بالحرية من حيث المبدأ فى انتهـــاج السياسة الوطنية الخاصة بها لتحقيق أهدافها شريطة أن تكون التـــدابير ذات الصلة متماشية مع الجاتس ، علاوة على ذلك فإن الجاتس تمنح للأعضاء فى ظروف محددة اتخاذ إجراءات متناقضة مع التزاماتها وهذا ينطبـــق بشـــكل خاص على الحالات التالية :

- الإجراءات التى تتخذ كرد فعل على صعوبات مالية خطيـــرة فـــى ميزان المدفوعات .

- الإجراءات اللازمة لحماية الأخلاقيات العامـــة أو حيـــاة الإنســـان والحيوان والنبات .

- الإجراءات اللازمة لتأمين الامتثال للقوانين واللوائح التى لا تتناقض مع الاتفاقية ومنها ، التدابير اللازمة لمنع التدليس والغش .

كما أن الملحق الخاص بالخدمات المالية يعطى الدول حق اتخاذ تدابير ــ بغض النظر عن نصوص الجاتس ــ لأســـباب تنظيميـــة منهـــا حمايـــة المستثمرين والمودعين أو لضمان استقرار النظام المالى وسلامته .

وبالطبع فإن هذه الاستثناءات قد تســـتغل للـــتخلص مـــن الضـــوابط الموجودة، لذلك وللحد من هذه المخاطر فإن المواد ذات الصلة تحدد حد أدنى

من المتطلبات يجب توافره حتى يحق للدولة التوقف عن تطبيق الالتزامات ، فعلى سبيل المثال : القيود التى تفرض عند حدوث مشاكل فى ميزان المدفوعات يجب إلا تكون تمييزية ويجب أن تكون متسقة مع شروط صندوق النقد الدولى وتتفادى إحداث أضرار لا لزوم لها بمصالح الدول الأخرى التجارية والاقتصادية والمالية ، وإلا تكون صارمة جداً لكن حسب مقتضيات الموقف، وأن تكون مؤقتة أو مرحلية وان تتطور إيجابا بتطور الموقف، ويجوز إحالة الخلافات بشأن تفسير هذه النصوص إلى هيئة تسوية النزاعات فى منظمة التجارة العالمية.

كما أن استثناء مقدمى الخدمات الأجانب من تقديم الخدمات المالية يمتد أيضاً ليشمل أنشطة تشكل جزءاً من خطط الضمان الاجتماعي الحكومية أو برامج التقاعد العامة ، وغيرهما من الأنشطة التى يباشرها كيان حكومى يستعين بالموارد المالية للحكومة شريطة ألا يسمح لمقدمي الخدمات المالية المحليين غير الحكوميين بالمشاركة فى هذا الأنشطة[1] .

كما تضمنت اتفاقية الخدمات المالية مجموعة من التدابير التى تهدف إلى ضمان قدرة الحكومة على حماية النظام المالى والمتعاملين معه .

كما يتضمن الملحق المالى أحكاما تعطى أعضاء منظمة التجارة العالمية حرية اتخاذ تدابير احتياطية (**Prudential Measures**) بهدف حماية المستثمرين والمودعين ومنفذى السياسة المالية وضمان سلامة النظام المالي واستقراره، ويمكن اعتبار هذا الاستثناء مماثلا للاستثناءات العامة فى

(1) www.wto.org/WTO Secretariat/GATS Annexes and Ministerial Decisions

كل من الجاتس والجات، ويشترط فى هذه التدابير إلا تكون وسيلة للتهـرب من الالتزامات التى توجبها الاتفاقية .

كما يجيز الملحق الخاص بالخدمات المالية للعضو أن يعترف ضمنيا بالتدابير الاحتياطية التى يتخذها عضو آخر (عن طريق منح معاملة مفضلة لمقدمي الخدمات المالية المحليين)، لكن يجب أن يمنح الأعضـاء الآخـرين الفرصة لإظهار أن التدابير الاحتياطية التى تم اللجوء إليها لها ما يبررها .

وهكذا نجد أن اتفاقية الخدمات المالية تهدف إلى إزالة القيود التى تمنع الأجانب من تقديم الخدمات المالية ، وأن تتم معاملتهم بنفس المعاملـة التـى يلقاها موردى الخدمات المحليين، كما نجد أنه لتنفيذ اتفاقية تحرير الخـدمات المالية لابد من إجراء تعديلات أساسية على النظم والسياسـات الاقتصـادية بحيث يتم إلغاء القيود على تجارة الخدمات المالية ، ويسهل عمليـة دخـول الأسواق لكافة الدول الموقعة على الاتفاقية .

المبحث الثانى
البنـــوك الإســـلاميـــة

تعد البنوك الإسلامية من المؤسسات العاملة فى مجال الأسواق المالية ، وتحاول أن تؤدى الوظائف التى تقوم بها البنوك التجارية ولكن من خـــلال التوجه الإسلامى الذى يحرم استخدام الفائدة ، وينظر إلى المال نظرة مختلفة عن وضعية الأموال فى الاقتصاد الرأسمالى، بالإضـــافة إلـــى أن للبنـــوك الإسلامية أهدافاً تزيد عن أهداف البنوك التقليدية الرأسمالية ، حيـــث تتســـع أهداف البنوك الإسلامية لتشمل مناحى لا تهتم بها البنـــوك التقليديـــة ، بـــل تعتبرها خارج نطاق عملها (مثل الاهتمـــام بالتنميـــة الاقتصـــادية للـــبلاد الإسلامية ، التكافل الاجتماعى ، توزيع الزكـــاة علـــى مســـتحقيها ، تقـــديم القروض الحسنة) .

ونحاول فى هذه الدراسة ان نبحث فى الآثار التى تلحـــق بـــالبنوك الإسلامية من جراء تطبيق اتفاقية الخدمات المالية ، ولكن قبل ان ندرس هذه الآثار ، سنتعرض فى إيجاز للمجال الذى تعمل فيه البنوك الإسلامية وهـــو الأسواق المالية ، ثم لماهية البنوك الإسلامية ، ومحددات عملها ، حتى تكون الصورة واضحة عن هذه البنوك قبل دراسة آثار اتفاقية الخـــدمات الماليـــة (والتى تم عرضها فى المبحث الأول) على البنوك الإسلامية (وهـــو مـــا نتعرض له فى المبحث التالى) .

وسنعرض لذلك من خلال ما يلى :

أولا : الأسواق المالية . **ثانيا : البنوك الإسلامية .**

أولا : الأسواق المالية

حيث أن الأسواق المالية هى المجال الذى تعمل من خلاله كافة البنوك بما فيها البنوك الإسلامية ، بل وتعد البنوك جزءً من هذه الأسواق ، لـذلك سنعرض فى البداية لماهية هذه الأسواق ومكوناتها وخصائصها .

وظيفة ومكونات سوق المال

إن **الوظيفة** الرئيسية لأسواق المال هى نقل الأرصدة القابلة للإقـراض من الوحدات التى لديها فائض من الدخل إلى وحدات الأنفاق ذات العجـز ، ويحتاج هذا النقل للأرصدة لوجود آلية للتوسط بين المدخرين والمسـتثمرين وهى ما يطلق عليهـا المؤسـسات الماليـة الوسيطـة أو الوسطاء الماليين (**Financial Intermediaries**) .

و**يتكون** سوق المال من ثلاثة أسواق فرعية ، أول هذه الأسـواق هـو سوق النقد والذى تتداول فيه الأموال لأجال قصيرة من خلال البنك المركزى والبنوك التجارية ، وأبرز الأصول المالية فى هـذه السـوق هـى الأوراق التجارية وأذون الخزانة .

والسوق الثانى هو سوق رأس المال وهو مجال التعامل فـى الأمـوال لأجال متوسطة وطويلة الآجل وتتكون هذه السوق مـن مجمـوعتين مـن المؤسسات المالية هما : المجموعة المصرفية وتضم : البنوك المتخصصـة وبنوك الاستثمار ، والمجموعة غير المصرفية وتتكون من : شركات التأمين وشركات الاستثمار وشركات الأوراق المالية .

وثالث الأسواق المالية الفرعية هو سوق الأوراق المالية وهو مجال التعامل والتداول فى الأوراق المالية سواء عند إصدارها لأول مرة (السوق الأولية) أو عند تداولها بعد ذلك (السوق الثانوية) .

ولقد استحدثت أشكال جديدة للأسواق المالية ، منها مثلا :

– الأسواق المستقبلية (**Future Markets**) ويقصد بها تلك الأسواق التى يتم تحديد سعر التعامل والتعاقد فى الوقت الحاضر ، على ان يتم التسليم فى المستقبل ، ويعود السبب فى استحداث هذا الشكل إلى الرغبة فى محاولة تقليل المخاطر الناجمة عن التغير فى الأسعار وفى معدلات الفائدة .

ورغم هذا التقسيم لأسواق المال إلا انه يمكن القول بعدم الانفصال بين هذه الأسواق وذلك لاعتماد كل سوق على الآخر ولتداخل الأدوات التى يستخدمها كل سوق مع باقى الأسواق .

كما انه نتيجة لتطور أنظمة الحاسب الآلى واستخدامها فى ربط الأسواق المالية العالمية ببعضها البعض ، فلقد أصبحت هذه الأسواق تكاد تكون سوقا واحدة ينتقل المتعاملين فيها من سوق لأخر سعيا وراء العائد الأكبر بأقل تكلفة نقدية وأقل مخاطرة ، لذلك فأن تعرض أحد هذه الأسواق لاضطرابات لابد وان يؤدى لانتقال هذه الاضطرابات إلى باقى الأسواق (كما حدث فى انهيار البورصات العالمية فى سبتمبر ١٩٨٧ ، وكما حدث إبان الأزمة الآسيوية).

ولقد تعاظم دور الأسواق المالية نتيجة القيود والضوابط التى يضعها الجهاز المصرفى على القروض التى يمنحها للمستثمرين ، مما أدى إلى

لجوء المستثمرين إلى أسواق الأوراق المالية لطرح اسهم شركاتهم بها للحصول على التمويل اللازم لهم . ونتيجة لهذا فلقد اتجهت البنوك نحو توسيع نطاق عملياتها وزيادة سيولة أصولها عن طريق شراء أوراق مالية يسهل التعامل عليها فى البورصات ويطلق على هذا الاتجاه (SECURITIZATION) .

كما شهدت أسواق المال الدولية منذ الثمانينات العديد من المتغيرات ، **ومن أهم هذه المتغيرات :**

١- ظهور أشكال جديدة للمعاملات فى الأسواق المالية الدولية مثل : عمليات مقايضة العملة ، عقود التسليم المشروطة ، تعاقدات سعر الصرف الأجل ، السندات الصفرية . مما أدى إلى التوسع الكبير فى حجم المعاملات فى الأسواق المالية .

٢- التقدم فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، مما أدى إلى تحول أسواق المال نحو العالمية والتكامل فيما بينها .

ونتيجة لما سبق أصبحت قيمة الصفقات التى تعقد من خلال الأسواق المالية اكبر من حجم التجارة الدولية ، فطبقا لتقرير البرلمان الأوربى تتجاوز الصفقات المالية قيمة رقم الأعمال فى التجارة الدولية بأكثر من ٢٥ مرة ، حيث تقدر المدفوعات الدولارية التى تتم تسويتها من خلال نظام المقاصة المجهز فى الكومبيوتر لدى بنوك نيويورك بحوالى ٣٠٠ ألف مليون دولار يوميا ، بينما رقم المبيعات فى التجارة الدولية لا يتجاوز ١٥ ألف مليون دولار يوميا .

الأسواق المالية العربية والإسلامية

هناك عوامل ذاتية ومحلية ، وعوامل خارجية تؤثر على الأسواق المالية العربية والإسلامية ، فالعوامل الذاتية تتحدد بخصائص هذه الأسواق ومدى قدرتها على استقطاب رؤوس الأموال المحلية ومدى قدرتها التنافسية أمام المؤسسات المالية الأجنبية سواء فى الخارج أو بالنسبة لفروعها المحلية، أما العوامل الخارجية فتتحدد بخصائص الأسواق المالية الأوربية والأمريكية والتى تجعلها جاذبة لرؤوس الأموال العربية والإسلامية .

ثانيا : المصارف الإسلامية

تزايد إنشاء البنوك الإسلامية فى البداية مع فوائض الحساب الجارى فى البلدان الإسلامية المنتجة للنفط ، ولكن استمرار نموها على الرغم من تآكل عائدات النفط يعكس تأثير عوامل أخرى مثل الرغبة إنشاء نظم اجتماعية وسياسية واقتصادية تقوم على أساس المبادىء الإسلامية ، ويوصف النظام المالى الإسلامى بأنه " النظام الخالى من الفائدة المصرفية " ولكن تسانده مبادئ أخرى من العقيدة الإسلامية ، التى تؤيد تقاسم المخاطر ، وحقوق الأفراد وواجباتهم ، وحقوق الملكية ، وحرمة العقود ، وانه يشمل كافة أنواع الوساطة المالية .

وبالتالى فان الأساس الذى تعمل من خلاله البنوك الإسلامية يتجاوز تفاعل عوامل الإنتاج والسلوك الاقتصادى ، ففى حين أن البنوك التقليدية تركز على النواحى الاقتصادية والمالية للمعاملات ، فان البنوك الإسلامية

تؤكد على الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية والدينية بشـــان أخلاقيـــات العمـــل وتوزيع الثروة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية.

المحددات الشرعية لعمل البنوك الإسلامية وأهم أهدافها

إن الشريعة هى الإطار الأساسى للنظام المالى الإسلامى ، وهى تحكم الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمعـــات الإســـلامية ، ويمكـــن تلخيص المبادىء الأساسية التى تحكم عمل النظام المالى الإسلامى فى الآتى:

ـــ **حظر الفائـــدة** : أى حظر الربا ويقصد به أى سعر محـــدد وثابـــت ومقرر مسبقا ، ويكون مرتبط باستحقاق الدين وبقيمة المبلغ الأساسى .

ـــ **تقاسم المخاطر** : نظرا لأن الفائدة محظورة فان موردى الأمـــوال يصبحون مستثمرين بدلا من ان يكونوا دائنين ومورد رأس المـــال ومـــنظم المشروع يتقاسمان مخاطر الأعمال التجارية مقابل تقاسم الأرباح .

ـــ **النقود كرأس مال " محتمل "** : أى تعامل النقود كرأس مال محتمل، اى تصبح النقود مصدراً حقيقيا عندما تنضم إلى موارد أخرى للقيام بنشـــاط إنتاجى .

ـــ **حرمة العقد** : الإسلام يدعم الالتزامات التعاقدية والإفصـــاح عـــن المعلومات.

ـــ **الأنشطة التى تقبلها الشريعة** : وهى تلك النشطة التجارية التـــى لا تخرج عن إطار الشريعة

ماهية المصارف الإسلامية :

هى مؤسسات مالية مصرفية تتعامل فى إطـــار الشـــريعة الإســـلامية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة ، فما تهدف إليه هو تعبئة الموارد الإسلامية المتاحة وتوجيهها إلى الاستثمارات التى تخـــدم أهـــداف التنميـــة والاجتماعية إضافة إلى القيام بالأعمـــال المصـــرفية بمقتضـــى الشـــريعة الإسلامية .

وتجدر الإشارة إلى أن تحريم التعامل بالفائدة يعتبـــر حجـــر الزاويـــة بالنسبة لهذه المصارف، فهناك إجماع بين علماء المســـلمين علـــى تحـــريم الفائدة.

كما أن البنوك الإسلامية لا تقدم قروضـــا نقديـــة أى لا تتـــاجر فـــى الاستثمار مثل البنوك التقليدية ، وإنما تقوم بتوظيف الأمـــوال فـــى أشـــكال مختلفة من الاستثمار ، وتتحمل نتيجة هذا الاستثمار وفق قاعدة الغنم بالغرم، وهى فى توظيفها لأموالها بهذه الطريقة ، تختلف عن طريقة توظيف البنوك التقليدية ، فالبنك التقليدى يقدم قرضا بسعر فائدة محدد ولآجل معين ، وعلى المقترض الوفاء باتفاقه وإلا تعرض لخسارة ما قدمه ضمانا للقـــرض أو أن يقاضيه البنك ، وهكذا نجد أن المعاملات المالية بين البنوك الإسلامية وبـــين الأطراف الأخرى تقوم أساسا على مبدأ (تحمل المخاطر والمشـــاركة فـــى النتائج) وليس على أساس علاقة (دائنيه ومديونية) .

قنوات المعاملات المصرفية الإسلامية :

تمارس الأعمال المصرفية الإسلامية حاليا من خلال قناتين : البنـــوك الإسلامية "المتخصصـــة " و"النوافـــذ الإســـلامية" ، والبنـــوك الإســـلامية

المتخصصة هى بنوك تجارية واستثمارية يقوم هيكلها كلية على أساس المبادىء الإسلامية وتتعامل فقط بالأدوات الإسلامية، أما النوافذ الإسلامية فأنها مرافق توافرها البنوك التقليدية لتقديم الخدمات للمسلمين الذين يرغبون فى التعامل مع الأنشطة المصرفية الإسلامية ، وتوفر كل من البنوك الغربية والبنوك الموجودة فى البلدان الإسلامية نوافذ للمعاملات الإسلامية .

الخدمات المصرفية العربية والإسلامية :

يمكن القول أن النظام المصرفى العربى والإسلامى عموما فى أغلبه مازال يقصر نشاطه على ما يسمى الصرافة التجارية (**Commercial Banking**) والتى تتركز على التعامل بالقروض قصيرة الأجل وتمويل قطاع التجارة ومقاولات الإنشاءات وعمليات الصرف الأجنبى ، ولم يتحول إلى ما يسمى بالصرافة الشاملة (**Universal Banking**) والذى يشمل بالإضافة إلى الصرافة التجارية المساهمة فى الشركات الاستثمارية وأعمال السمسرة وأعمال التأمين .

ونتيجة لتزايد الودائع النقدية ، فلقد تحولت البنوك العربية إلى استثمار إيداعاتها فى البنوك الأجنبية ومنها الأوربية ، كما نشأت بعض البنوك المشتركة (العربية والإسلامية –الأوربية) وتعمل خارج الدول العربية والإسلامية ومن أنشطتها الأساسية إدارة محافظ مالية تعتمد على الأوراق المتداولة فى الأسواق المالية الأوربية .

الخدمات التى تقدمها البنوك الإسلامية :

تشمل الخدمات التى تقدمها البنوك الإسلامية ثلاثة مجالات :

أولا : الخدمات المصرفية .

ثانيا : النشاط الاستثمارى .

ثالثا : الخدمات الاجتماعية .

أولا : الخدمات المصرفية

وتشمل قبول الودائع بأنواعها ، تحصيل الشيكات ، وبيع وشراء العملات، عمليات الأوراق المالية ، التحويلات النقدية ، ولا تختلف البنوك الإسلامية فى كيفية تقديم هذه الخدمات عن البنوك التقليدية .

ولكن هناك بعض الخدمات المصرفية التى لا تستطيع البنوك الإسلامية تقديمها بنفس طريقة تقديمها فى البنوك الرأسمالية ، ومن هذه الخدمات :

*** خصم الكمبيالات :**

يمكن للمصرف الإسلامى أن يقوم بتحصيل الكمبيالات ومستندات الديون التى يضعها الدائنون لدى المصرف ويفوضونه فى تحصليها ، وله أن يأخذ آجرا أو عمولة مقابل هذه الخدمة ، لكنه لا يستطيع القيام بعملية خصم الكمبيالات كأن يدفع قيمة الدين مخصوما منه سعر الفائدة عن مدة الانتظار كما تفعل البنوك الرأسمالية ، ولكن يمكن أن يقوم بدفع قيمة الكمبيالة المحررة عند تقديم الكمبيالة دون خصم مبلغ مقابل الانتظار ، وإن كان ذلك يثير قضية مدى النفع الذى يعود عليه من ذلك .

ففى حالة قيام البنك الإسلامى بدفع قيمة الكمبيالة دون خصم ، فأن ذلك يدفع الكثيرين إلى القيام بعملية البيع الآجل ثم تقديم الكمبيالات إلى البنك

ليحصلوا منه على قيمتها دون خصم ، وفى هذه الحالة لن تكفى أموال البنك لمواجهة هذه الطلبات ولن يستفيد البنك شيئا ، وفى هذا تصرف غير سليم فى أموال المودعين .

لذلك لا يستطيع البنك دفع قيمة الكمبيالة بالكامل ولا يستطيع ان يقوم بعملية خصم على قيمتها لأن فى ذلك تعامل بالفائدة .

*** الاعتمادات المستندية :**

وهى عبارة عن تعهد من بنك ما بأن يدفع للمصدر قيمة البضائع المشحونة مقابل تقديم المستندات التى تثبت أن الشحن قد تم وبعد التأكد من مطابقة هذه المستندات لشروط الاعتماد.

ويحوز للمصرف الإسلامى القيام بهذه العملية مقابل الحصول على عمولة أو اجر مقابل أتعابه ، ويختلف مقدار العمولة باختلاف شروط الاعتماد .

لكن المشكلة تثار عندما يكون جزءا من الاعتماد غير مغطى أو فى حالة طلب تمديد الاعتماد من قبل العميل ، فالبنوك التجارية الرأسمالية عادة ما تحصل على فائدة مقابل هذه الحالات ، ويمكن للمصرف الإسلامى حل مثل هذه المشاكل اما باعتبار الجزء غير المغطى قرض حسن ويمكن تبرير ذلك إذا كان طالب فتح الاعتماد من المتعاملين الدائمين ، فالمصرف يستفيد من استثمار ودائعه الجارية ولن يضيره كثيرا تغطية جزء من الاعتماد لفترة قصيرة ، كما يمكن للبنك تمويل الجزء غير المغطى بالدخول مع العميل (المستورد) مشاركة على حسب النسبة التى يتفق عليها ، كما يمكن تمويل السلع المستوردة كاملة أو مجزأة عن طريق ما يعرف بأسلوب "المرابحة" .

*** خطابات الضمان :**

عادة ما يطلب المقاولين الذين رست عليهم أعمال حكومية تقديم خطابات ضمان بنكية تمثل نسبة معينة من قيمة المشروع ، ويلجأ المقاولون إلى البنوك لإمدادهم بجزء من عملية التمويل للمشاريع والتى ترسى عليهم مقابل تنازل المقاول للبنك عن المستخلصات التى يحصل عليها من الجهات الحكومية ، وتقوم البنوك بتحصيل هذه المستخلصات وتمويل نفقات المقاول حتى نهاية المشروع ، وتتقاضى البنوك فوائد مقابل هذا التمويل .

أما المصارف الإسلامية فيمكن أن تقدم خطابات الضمان لطالبيها مقابل أجر أو عمولة ،إذا كان للعميل حساب جارى يغطى قيمة خطاب الضمان ، فإذا لم يكن فيمكن أن يمول المشروع أو جزء منه مقابل المشاركة فى الغرم، وربما تحمل الغرم كله والمشاركة فى الربح (المضاربة) أو أى أسلوب أخر لا يخل بأحكام الشريعة .

ثانيا : النشاط الاستثمارى

تقوم المصارف الإسلامية بتمويل النشاطات الاستثمارية (عقارية، زراعية ، صناعية ، حرفية) والتجارية بأكثر من أسلوب فقد يقوم المصرف بالعملية بنفسه ومباشرة كما فى حالة الاستثمار العقارى ، كشراء الأراضى وبناء الشقق والمنازل وبيعها ، أو كما فى حالة الدخول فى التجارة الخارجية عن طريق الاستيراد والتصدير ، أو من خلال إنشاء بعض الشركات والمؤسسات الإسلامية الأخرى كشركات التامين وغيرها.

كما يمكن للمصارف ان تقوم بعملية التمويل عن طريق المشاركة وهذه تشمل مختلف الحالات التى يدخل فيها المصرف شريك ممول فى مشروع ما وذى دخل متوقع ، ويختلف مقدار التمويل وشروط المشاركة من مشـــروع لأخر.

أيضا يمكن للمصرف تقديم التمويل عن طريق المضاربة ليقوم طرف أخر بالعمل فى النشاط على أساس المشاركة فى الربح والخسارة .

أما بالنسبة للتجارة ، فيلاحظ انه من أكثر أساليب التمويل شيوعا هـــو التمويل عن طريق المرابحة (بيع المرابحة للأمر بالشراء) وبيع الآجل .

ثالثا : الخدمات الاجتماعية

تتميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية الرأسمالية فى هذا المجال ، حيث تعتبر البنوك الإسلامية أن لها دورا تجاه المجتمع وتســـعى لتحقيقـــه ، بينما البنوك التقليدية هدفها الوحيد هو الربح المادى .

من أمثلة الخدمات الاجتماعية التى تقوم بها البنوك الإسلامية : تجميع الزكاة وتوزيعها على مستحقيها ، تقديم القروض الحسنة للمحتاجين من أبناء المسلمين[1]، وتوفير بعض السلع الضرورية دون الحصول على ربح يـــذكر منها .

(١) مثالا لذلك ما قام به بنك دبى الإسلامى من إنشاء صندوق للقرض الحسن مهمته تقديم المساعدات لمن ألمت بهم ظروف طارئة او بحاجة إلى الدعم المؤقت .

العوائق والصعوبات التى تواجه البنوك الإسلامية :

١- الاحتياطيات :

تقوم المصارف الإسلامية بالاحتفاظ بجزء من أرباحها لتكوين احتياطى لديها تستطيع بواسطته مواجهه أى خسائر محتملة الحدوث، وذلك لعدم وجود كيان مماثل للبنك المركزى بالنسبة للبنوك الرأسمالية ، يمكنه أن يقدم السيولة النقدية للبنك الإسلامى عند الحاجة إليها .

٢- العائد أو الربح

يمثل الربح أهمية كبيرة بالنسبة إلى المودعين بهدف الاستثمار ، وقد تختلف طريقة تحديد الأرباح العائدة من الأعمال المصرفية والاستثمارية ، فيقصرها البعض على الأرباح العائدة من الأعمال الاستثمارية وتكون أرباح الخدمات المصرفية من نصيب المساهمين فقط .

٣- السيولة :

من المعروف انه توجد علاقة عكسية بين السيولة والربحية ، فإذا رغب البنك فى الاحتفاظ بنسبة كبيرة من الأموال فى صورة سائلة لمواجهة طلبات المتعاملين لسحب بعض أموالهم ، فإنه يكون بذلك قد أضاع على نفسه فرصة للربح .

ولقد كانت البنوك الإسلامية تفتقر إلى أدوات تعزز السيولة ، مما أدى إلى استبعاد فئة كبيرة من المستثمرين المحتملين ، ولكنها بدأت فى استخدام العديد من أدوات السيولة ، فالصناديق الإسلامية التى تحوز حاليا سوقا يبلغ حجمه مليار دولار تمثل التطبيق الأولى لنظام الأوراق المالية ،

وتوجد ثلاثة أنواع من الصناديق الإسلامية وهى : صناديق الأسهم والتى تحوز أكبر حصة فى سوق الأموال الإسلامية وخاصة مع تزايد حالات الخصخصة فى البلدان الإسلامية مثل مصر والأردن ، وصناديق السلع وهى تستثمر أموالها فى المعادن الأساسية ، وصناديق التأجير وهى تعمل فى مجال التأجير للمعدات المختلفة ، وتصدر شهادات قابلة للاتجار فيها وتعززها عقود الإيجار .

٤- الأدوات المالية والمعايير المحاسبية[١]:

إن سرعة التجديد للأدوات المالية التقليدية بطيئة وهى تتعامل مع الديون المستحقة الأداء فى الأجلين القصير والمتوسط ، ولكنها لم تتوصل إلى أدوات ضرورية للتعامل مع الديون المستحقة فى الأجل الطويل ، وبالتالى فهناك حاجة تدعو إلى أدوات لإدارة المخاطر لتجنب العملاء مخاطر التقلب الشديد فى أسعار العملات أو فى أسواق السلع ، وتوفير بدائل سليمة لتمويل الديون العامة.

ومن ناحية أخرى فأن الإجراءات المحاسبية التقليدية ــ الغربية ــ ليست كافية بسبب الطبيعة المختلفة للتعامل مع الأدوات المالية ، وبالتالى فأن وجود مثل تلك المعايير الموحدة والمحددة تدفع إلى الإفصاح عن المعلومات وزيادة دعم ثقة المستثمر للتعامل مع هذه البنوك وزيادة سرعة اندماج البنوك الإسلامية فى الأسواق الدولية .

(١) زامر إقبال : " النظم المالية الإسلامية " مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولى ، يونيو ، ١٩٩٧ ، ص ٤٠ .

٥- معوقات تنظيمية :

١- عدم انسجام الأنشطة المصرفية وغيرها من الأنظمة المعمول بها فى غالبية الدول الإسلامية مع أهداف تلك المصارف وسياستها .

٢- هيمنة البنوك التقليدية على السوق المحلية والدولية وتقبل الأفراد للتعامل معها بالفائدة .

٣- مشاكل ناتجة عن قلة الكوادر المتخصصة .

٤- بعض المعاملات التى لجأت إليها المصارف الإسلامية لا تحظى بقبول بقطاع كبير من المسلمين مثل بيع المرابحة وبيع الأجل .

٥- عدم السماح للمصارف الإسلامية بان تساهم فى رؤوس أموال الشركات إلا بقيمة رأس مال المصرف الإسلامى المدفوع واحتياطاته .

٦- الحاجة إلى أدوات لإدارة المخاطر ومعالجة التقلب الشديد فى أسعار العملات .

٧- يوجد لكل بنك إسلامى جهازا للرقابة الشرعية على أعمال البنك للتأكد من صحة هذه المعاملات دينيا ، ولكن يلاحظ أنه لاختلاف الاجتهادات فقد يرفض المسئولين عن الرقابة الشرعية بعض الأدوات المصرفية ، بينما يقبلها آخرين .

ويتوقف تعزيز وتطوير البنوك الإسلامية إلى حد كبير على استحداث أدوات لزيادة السيولة ، وإنشاء أسواق ثانوية ونقدية فيما بين البنوك ، وإدارة الأصول / الديون والمخاطر ، وإدخال الأدوات المالية التى تعمل على توفير بدائل على مستوى التمويل الصغير والذى يشجع من مبادرات إقامة

المشروعات وتقاسم المخاطر والذى يمكن تمديده ليشمل الفقراء ويكـــون أداة فعالة للتنمية الاقتصادية .

البنوك الإسلامية على المستوى الدولى :

لا تقتصر البنوك الإسلامية على التواجد فى الدول الإسلامية فقط ، بل تنتشر فى الدول التى توجد بها جاليات إسلامية كبيرة ، وحاليا بدأت بعـــض البنوك الدولية فى تخصيص فروع للتعاملات الإسلامية كما فعل سيتى بنـــك بافتتاح أول فرع إسلامى له فى البحرين عام ١٩٩٦ .

وتشير بعض التقديرات إلى أن أكثر من ١٠٠ مؤسسة مالية فى أكثـــر من ٤٥ بلدا تمارس شكلا من أشكال التمويل الإسلامى ، وقد تنامت الصناعة بمعدل يزيد عن ١٥ % سنويا خلال الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٥ ، ويقدر أن رقم الأعمال السنوى عام ١٩٩٩ حوالى ١٠٠ مليـــار دولار مقارنـــة بخمســـة مليارات دولار فقط فى عام ١٩٨٥م[١].

وتقدر عدد المصارف والمؤسسات المالية الموجودة حالياً بنحـــو ١٩٠ مصرفاً ومؤسسة تمتلك نحو ١٥٠ إلى ٢٠٠ مليار دور من الودائع ، إلا أن هذه الفوائض تتركز بصورة خاصة لدى المصـــارف الإســـلامية فـــي دول الخليج، وتلك المتواجدة في المراكز العالمية، حيث تمتلك البنوك الإســـلامية أكثر من نصف هذه الودائع[٢].

(١) المرجع السابق ، ص ٣٨ .

(٢) تقارير ومقالات / د.حسن العالى : " السوق الإسلامى هل يرى النور قريبا ؟" ، ١٩ ذو القعدة ١٤٢١هـ. www.islamiq.com/

وإذا ما استثنينا الودائع الحكومية أو تلك المودعة لدى بنوك مملوكة من الحكومات الإسلامية، مثل باكستان وإيران ، فإن تلك الحصة سوف ترتفع لتمثل الجزء الرئيسي من الودائع السائلة والحرة. وبالتالي فإن صافي مراكز البنوك الإسلامية في المنطقة – شأنها في ذلك شأن البنوك التجارية أيضاً – هي دائن لمراكز المال الأخرى ، بعكس صافى مراكز البنوك الإسلامية في آسيا مثلاً.

أهم التطورات الحديثة بالنسبة للمصارف الإسلامية[1] :

١ – عمليات الاندماج :

يقوم العديد من المؤسسات المالية الإسلامية بعملية إعادة هيكلة واندماج لمواجهة تحديات العولمة في شكل مؤسسات كبيرة وفعالة ، ومن عمليات الاندماج التى تمت ما يلى :

أ– عملية اندماج بين مصرف فيصل الإسلامي بالبحرين، والشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي، وكليهما يتبع دار المال الإسلامي المملوكة لرجل الأعمال السعودي الأمير محمد الفيصل، حيث كونت المؤسستان مصرف البحرين الشامل .

(١) تقارير ومقالات/د.محمد شريف بشير :" آفاق التطور فى المصارف الإسلامية " ٢٤ ذو الحجة ١٤٢١هـ. www.islamiq.com/

ب- تأسيس شركة البركة القابضة التابعة لمجموعة دله البركة برأسمال مدفوع قدره ٥٦٠ مليون دولار، وستقوم الشركة الجديدة بإدارة حوالي ٢٥ مصرفاً تابعاً لمجموعة البركة.

جـ- تمت زيادة رأسمال بنك دبي الإسلامي ، حيث بلغ رأسماله أكثر من ٢٧٠ مليون دولار، وذلك بعد أن تعرض لهزة مالية عنيفة في أواخر التسعينيات بسبب مشكلة مخالفات مالية ، الأمر الذي دفع السلطات النقدية في الإمارات لإعادة ترتيب أوضاع المصرف الإدارية والقانونية ، وإعادة رسملة المصرف.

د - مصرف أبو ظبى الإسلامي، الذي يعتبر أحدث المؤسسات المصرفية الإسلامية تأسيساً، وصل رأسماله إلى حوالي مليار درهم إماراتي.

٢- التوسع فى إنشاء صناديق الاستثمار :

تتجه معظم المصارف الإسلامية إلى إنشاء المحافظ الاستثمارية المحلية، وصناديق الاستثمار في الأسهم العالمية ، الأمر الذي يؤدى إلى توظيف السيولة الكبيرة لدى هذه المصارف، وتوسع قاعدة السوق، وازدياد الخدمات المالية والاستثمارية ، ومن أمثلة ذلك ما قام به مصرف أبوظبي الإسلامي حيث طرح لأول مرة في منطقة الخليج صندوق إسلامي لتوزيع الأصول وسمي بصندوق هلال

٣- التحول الى المصارف الإسلامية:

يتجه العديد من المصارف التقليدية إلى التحول إلى مصارف إسلامية ، حيث بدأ مصرف الجزيرة السعودي إجراءات التحول إلى مصرف إسلامي بعد نجاح عملياته الاستثمارية الإسلامية، وتلبية لرغبة عملائه في إتمام المعاملات بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية ، كما أعلن بنك الشارقة الوطني رغبته الأكيدة في التحول إلى مصرف إسلامي.

هناك مصارف عالمية عريقة تقدم خدمات مصرفية إسلامية مثل، مجموعة هونغ كونغ شنغهاي المصرفية (**H.S.B.C.**) وشيس مانهاتن ، سيتي بنك ، وكذلك مصارف إقليمية ومحلية مثل، البنك الأهلي التجاري السعودي، والبنك السعودي الهولندي، وميي بنك الماليزي

٤- تطور أداء هيئات الرقابة الشرعية:

تقوم ماليزيا وباكستان بدور بارز في هذا الصدد، فالأولى كونت وحدة للرقابة الشرعية تابعة للبنك المركزي، إضافة إلى المبادرة إلى إصدار منتجات مصرفية إسلامية بالتعاون مع عدد من الدول الإسلامية على المستوي العالمي، والمساهمة في ترتيبات السوق المالية الإسلامية وصكوك السندات الإسلامية، أما باكستان فالبنك المركزي يواصل مشروع الأسلمة، كما أعلنت الحكومة الباكستانية عن قرار يقضى بتعميم التحول الكامل نحو النظام المصرفى الإسلامى، وإلزام جميع مؤسسات التمويل المحلية والشركات المالية بالامتناع عن المعاملات الربوية ، وحددت المحكمة الدستورية العليا في باكستان مهلة أربعة أشهر لترتب ولتكيف جميع

المصارف والمؤسسات المالية أوضاعها للتعامل بالصيغ الإسلامية ، حيث يبدأ تطبيق القرار ابتداءً من أول يوليو ٢٠٠١م.

أهم المؤشرات المالية لبعض من البنوك الإسلامية(١)

ويوضح الجدول التالى (رقم ١) أهم المؤشرات المالية لبعض البنوك الإسلامية ، حيث من الملاحظ وفقا لبيانات الجدول وجود العديد من الفجوات الإحصائية ، بالإضافة إلى عدم وجود بيانات مجمعة عن المؤشرات المالية للبنوك الإسلامية ولو على المستوى الإقليمى، وذلك راجع إلى ندرة البيانات المتوافرة عن الأوضاع المالية لهذه البنوك ، واختلاف المعايير المحاسبية لتحديد معايير الملاءة المالية ، وتحديد العناصر الأساسية لها ، ولكن البيانات المتوافرة تبين أن انتشار البنوك الإسلامية أصبح أكثر اتساعا وتميزا فهناك بالإضافة إلى البنوك الإسلامية فى الدول العربية والإسلامية ، بنوكا إسلامية فى سويسرا وكذلك بنوك إسلامية فى أمريكا وبريطانيا وغالبية الدول التى بها جاليات إسلامية كبيرة ، ومن الملاحظ ارتفاع قيم الاستثمارات فى بعض البنوك وصناديق المال مثل **ABC** المصرف الإسلامى فتبلغ ١٨٠ مليون دولار فى عام ١٩٩٩ وأيضا شركة الراجحى للاستثمار والتمويل إذ تمثل الاستثمارات نسبة مرتفعة من أصول الشركة تصل إلى ٧٠ % من مجموع الأصول ، وهذا يتفق مع ما تهدف إليه البنوك الإسلامية أساسا من تمويل التنمية الاقتصادية والقيام بالنشاطات الاستثمارية.

(1) www. Islamic - banking .com / financial reports.

وعلى الجانب الآخر من الملاحظ انخفاض نفقات التشغيل فى معظم البنوك الإسلامية الموجودة ، على سبيل المثال بلغت النفقات فى البنك الإسلامى اليمنى فى عام ١٩٩٨ مليون ٠.٤٧٨مقابل ٠.٦٢٠ مليون ١٩٩٧ وذلك بسبب تقليل الفاقد والهدر الاقتصادى ، والاستغلال الأمثل لموارد البنك، ومن الملاحظ أيضا ان إجمالى الودائع تمثل نسبة كبيرة من إجمالى الأصول فهى تتراوح مابين ٤٥ – ٨٠ % ، وكذلك نجد أن نشاط البنك يرتبط فى الأساس بالمتغيرات الحادثة فى الاقتصاد ويؤثر على أداءه ، مثل بيت البركة التركى فارتفاع معدلات التضخم الاقتصادية قد أدت إلى تأكل ١٠ % من إجمالى الودائع ، وأيضا انخفاض أصول المؤسسة العربية المصرفية إلى ٢٤.٣٥٨ مليون دولار فى عام ١٩٩٩ مقابل ٢٦.٠٦٤مليون دولار فى عام ١٩٩٨ وذلك بسبب انخفاض قيمة اليورو أمام الدولار مما أدى إلى انخفاض نسبة الاحتياطى الموجودة للمؤسسة فى أسبانيا ، ومن الملاحظ أن اغلب هذه البنوك قد حققت أرباح مرضية لبعضها ، ولكن مازال أمام هذه البنوك الفرصة لكى تطور من نفسها بصورة أفضل .

جدول رقم ١

المبحث الثالث
آثار اتفاقية تحرير الخدمات المالية
على البنوك الإسلامية

بعد أن عرضنا لاتفاقية الخدمات المالية ، ولمحددات عمل البنوك الإسلامية، نعرض فيما يلى لآثار اتفاقية الخدمات المالية (والتى عرضنها فى المبحث الأول) على البنوك الإسلامية (والتى عرضنها فى المبحث الثانى)، ثم بعد أن نعرض لهذه الآثار على البنوك الإسلامية ، نعرض فى المبحث التالى كيفية مواجهة هذه الآثار .

ونستطيع القول أن اتفاقية الخدمات المالية والتى نبحث فى آثارها على البنوك الإسلامية ، ماهى إلا جزء من عدة عناصر تشملها جميعا الدعوة إلى تحرير التجارة والعولمة، والتى تفسح المجال لتنظيمات على مستوى العالم لها الحق فى وضع القواعد والآليات الخاصة بتحرير التجارة وما يتصل بها، وبالتالى يتراجع دور الدولة فى وضع السياسات التى تتفق مع أهدافها الوطنية .

ونعرض لما يلحق بالبنوك الإسلامية من خلال مايلى :

أولا : التغيرات فى أسواق المال العالمية :

ـ مكانة الدول الإسلامية فى المنافسات الدولية .
ـ التغيرات فى أسواق المال العالمية .
ـ اتفاقية بازل .
ـ الخدمات المالية الجديدة .

ثانيا : آثار اتفاقية الخدمات المالية على القطاع المصرفى فى الدول النامية

(باعتبار أن البنوك الإسلامية جزء من القطاع وبالتالى ستتأثر بما يحدث له)

ثالثا : الآثار التى يمكن أن تلحق بالبنوك الإسلامية بصفة خاصة نتيجة تطبيق الاتفاقية :

١- البنوك الدولية والاتجاه إلى العمل فى مجال المعاملات الإسلامية.

٢- النشاط الاستثمارى للبنوك الإسلامية .

٣- أسواق الأوراق المالية .

٤- العاملين بالبنوك الإسلامية .

أولا : التغيرات فى أسواق المال العالمية

تزايد الاتجاه نحو تحرير الأسواق، والتأكيد على أهمية المنافسة، وإزالة القيود التى تحد من انتقال السلع والخدمات، وفتح الأسواق أمام المنتجين من الدول الأخرى، وما يتطلبه ذلك من ضرورة تطبيق نفس المعاملة التى يحظى بها المواطنين المحليين على الأجانب وهو ما يسمى بمبدأ المعاملة الوطنية .

ومع تزايد هذا الاتجاه أصبح السؤال المطروح هل توفر الدول المختلفة شروط المنافسة ، وهل تزيل القيود الموضوعة على إجراءاتها والتى تحد من حرية التجارة ؟ لأنه كلما زادت الدول التى تتبع مبدأ الحرية

الاقتصادية كلما كان ذلك دليلا على مدى التقدم فى تطبيق الاتفاقيات الدولية التى تسعى لذلك .

وقبل أن نشرع فى دراسة آثار اتفاقية تحرير الخدمات المالية، نعرض لوضع الدول الإسلامية ومدى ملائمة سياساتها بالنسبة للمنافسة وتحرير التجارة ، لأن مدى ملائمة سياستها للحرية الاقتصادية هو الذى سيحدد مدى نجاحها على المستوى العالمى، وكيفية تطبيق الاتفاقيات الدولية.

مكانة الدول الإسلامية فى المنافسات الدولية[١]

International Competitions & the Status of Islamic Countries.

أوضح تقرير مستوى المنافسة العالمية الصادر عن معهد التنمية الإدارية بسويسرا **IMD** أن خمسة دول أعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى **OIC** فقط كانت ضمن ترتيب قائمة المعهد للدول الأكثر تنافسية على المستوى العالمى خلال عام ١٩٩٥ وتلك الدول هى : ماليزيا ــ مصر ــ إندونيسيا ــ تركيا ــ الأردن ، وقد احتلت المراكز التالية على الترتيب ٢١ــ ٢٧ ــ ٣٣ ــ ٤٠ ــ ٤١ ، ويوضح ذلك ضعف القدرة التنافسية لدول المنظمة على الساحة العالمية[٢].

(1) **PH.D Syed Komeil Tayyebi & PH.D Akbar Tavakoli: Globalization of Economy, International Competition and the States of OIC Member Countries, World Bank, 2000**

(2) **IMD: International Institute for Management Development: World Competitiveness Report IMD, Lansanne, Switzerland,1995.**

ويمكن تفسير وجود خمسة دول إسلامية ضمن قائمة المعهد إلى أن هذه الدول قد حسمت طبيعة توجهاتها السياسية والاقتصادية بالتحول نحو اقتصاديات السوق إدراكا منها لمدى أهمية سياسات السوق وتأثيرها فى تدعيم الاقتصاد المحلى وتطوير استراتيجيات تعاملها الخارجى، وزيادة فعالية مشاركتها فى مفاوضات منظمة التجارة العالمية لتحرير أسواقها وفتح أسواقها أمام المنافسة الدولية ، وبالطبع تختلف ظروف وبواعث كل دولة من هذه الدول لإتباع هذه السياسة .

وفى عام ١٩٩٩ توضح المؤشرات الخاصة بالتحرر الاقتصادى للدول بوصفها مقياسا لمدى تنافسية وانفتاح الدولة عالميا زيادة عدد الدول الإسلامية التى تضمها قائمة المعهد ، حيث جاءت ٢٣ دولة إسلامية من بين ١٦١ دولة تضمها القائمة[1].

فقد جاءت البحرين فى المرتبة الثالثة عالميا والأولى على مستوى الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى ، وجاءت العراق وليبيا فى المرتبة ١٥٧ معا عالميا وفى ذيل قائمة دول منظمة المؤتمر الإسلامى ، كما أن إيران جاءت فى المرتبة ١٥٣ معبرة عن وضع ضعيف لتنافسيتها العالمية، وبالطبع فإن ترتيب الدول يرجع لمدى ملائمة سياساتها وتطبيقها لمبادئ الحرية الاقتصادية بغض النظر عن مدى إمكانياتها .

وتوضح نتائج المقارنة لتصنيفات الدول خلال ١٩٩٥ ــ ١٩٩٩ وفقا لقدرتها التنافسية الدولية ، بأن أوضاع الدول الخمسة التى ورد ذكرها فى

(1) Heritage Foundation (1999): Wall Street Journal.

قائمة المعهد الدولى لتطوير الإدارة وهى : ماليزيا ومصـــر وإندونيســـيا و تركيا والأردن ، قد حدث بالنسبة لها ما يلى :

ـــ حافظت ماليزيا على وضعها من حيث التحرر الاقتصادى خلال هذه الفترة.

ـــ استطاع الأردن تحقيق وضع أفضل خلال فترة المقارنة .

ـــ تراجع ترتيب مستوى مصر خلال الفترة ذاتهـــا مـــن ١٩٩٥ إلـــى ١٩٩٩ .

تقرير التنافسية الدولية الذى يصدره المنتدى الاقتصادى العالمى[١]:

"يعد تقرير التنافسية الدولية الذى يصدره المنتدى الاقتصادى العـــالمى سنويا أحد أهم المؤشرات العالمية فى مجال تنافسية الاقتصاديات وقـــدرتها على جذب الاستثمارات وتوفير مناخ مناسب لعمل الشركات ، حيث يعتمـــد على البيانات الاقتصادية الرسمية للأداء الاقتصادى للدول ، كـــذلك يعتبـــر بمثابة استبيان لآراء المستثمرين العالميين من شركات ورجال أعمال .

ويعتمد احتساب مؤشر تنافسية الاقتصاد والذى يـــتم علـــى أساســـه ترتيب الدول سنويا على ثمانية عوامل قياسية وهى:

١- **الانفتـــاح:** ويتعلق بقياس مدى انفتاح الدولة على العالم من حيـــث التجارة الخارجية، والاستثمار، والسماح بتـــدفق الاســـتثمارات الخارجيـــة المباشرة والتمويل وسياسات سعر الصرف ، وتسهيل عمليات التصدير .

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، القاهرة ، العدد الرابع ، المجلد الثانى والخمسون ، ١٩٩٩ ، ص ٥ .

٢- **الحكومات** : ويتعلق بقياس دور الحكومة فى الاقتصاد وبما يتضمنه ذلك من عبء النفقات الحكومية والعجز فى الميزان ومعدلات الضرائب والادخار الحكومى ، ودرجة كفاءة الخدمات

٣- **التمويل** : ويقيس مدى كفاءة القطاع المالى فى توجيه المدخرات للاستثمار، ودرجة المنافسة داخل القطاع، والاستقرار، والقدرة على السداد، ومستوى الادخار والاستثمار القومى ، والتقييم الائتمانى الحاصل عليه من المراقبين الدوليين .

٤- **البنية الأساسية:** وتشمل كفاءة الطرق بما فيها الحديدية والموانى والاتصالات وتكلفة النقل الجوى وحجم الاستثمارات .

٥- **التكنولوجيا** : وتقاس بحجم استخدام الكمبيوتر وانتشار التكنولوجيا وقدرة الاقتصاد على استيعاب التكنولوجيا الحديثة ومستوى كفاءة البحث والتطوير.

٦- **الإدارة** : وهو العنصر الذى يقيس جودة الأداء والتسويق والتدريب والكوادر والابتكارات العلمية .

٧- **العمالة:** وهو العنصر الذى يقيس كفاءة وتنافسية العمالة فى السوق المحلى، وتكلفتها النسبية على المستوى الدولى ومستوى التعليم والمهارات.

٨- **المؤسسات:** وهو العنصر الذى يقيس مدى توافر المنافسة بين العمال وجودة المؤسسات القانونية وتطبيقاتها ودرجة الفساد والجريمة المنظمة.

وللوصول إلى مؤشر التنافسية ، يتم احتساب المتوسط المرجح للثمان عوامل السابقة، علما بان مؤشر التنافسية يرتبط بمعدلات النمو فى الدول

خلال فترة طويلة الأجل تصل إلى أكثر من خمسة سنوات ، لذلك لا يتأثر المؤشر بالأحداث والأزمات قصيرة الأجل" .

وفى تقرير ٢٠٠٠ كانت ماليزيا أول دولة إسلامية تظهر ضمن أول خمسين دولة من حيث التنافسية ، حيث جاءت فى الترتيب ٢٩ ، وتلتها تركيا فى الترتيب ٤٤، ثم إندونيسيا فى الترتيب ٤٩ .

عضوية الدول العربية فى منظمة التجارة العالمية :

تشارك سبع دول عربية فى منظمة التجارة العالية (**W.T.O**) ، وتتمتع بالعضوية الكاملة فى الجاتس وهى (مصر والكويت والمغرب وتونس والإمارات والبحرين وقطر) بالإضافة إلى ثلاثة دول تأخذ صفة عضو (مشارك) وهى الجزائر والسودان واليمن ، إلى جانب ست دول أخرى تشارك بصفة (عضو مراقب) وهى المملكة السعودية والأردن وسوريا ولبنان وليبيا والعراق .

عضوية الدول الإسلامية فى منظمة التجارة العالمية :

صدقت ٢١ دول إسلامية على جولة أورجواى ، باعتبارهم أعضاء فى منظمة التجارة العالمية (**W.T.O**) وهذه الدول هى : البحرين ــ بنجلاديش ــ بوركينافاسو ــ جيبوتى ــ مصر ــ الجابون ــ بيساو ــ نيفارا برونى دار السلام ــ إندونيسيا ــ الكويت ــ ماليزيا ــ المالديف ــ مالى ــ

موريتانيا ــ المغرب ــ نيجيريا ــ باكستان ــ السنغال ــ تونس ــ تركيا ــ أوغندا .

التغيرات فى أسواق المال العالمية :

نتيجة التغيرات فى النظام الاقتصادى العالمى ، والتداخل بين الاقتصاديات المختلفة بفعل ثورة المعلومات والاتصالات ، تزايدت المعاملات المصرفية على المستوى الدولى ، مما أدى إلى حدوث تغير على مفهوم ووظيفة البنك ، فلم يعد دوره مجرد قبول الودائع ومنح القروض وهو ما يسمى بالصرافة التجارية ، بل تطورت وظيفة البنك إلى ما يسمى الصرافة الشاملة ، وتتضمن هذه الوظيفة بالإضافة إلى الصرافة التجارية المساهمة فى الشركات الاستثمارية وأعمال السمسرة وأعمال التامين .

كما ظهرت الشركات المالية العالمية متعددة الجنسيات ، ونتيجة لترابط الأسواق المالية بفعل التطورات التكنولوجية الحديثة ، فلقد تكونت مراكز التمويل الدولية وأصبح هناك تكامل دولى فى أسواق الائتمان والمال .

كذلك فانه فى ظل التطورات فى الأسواق المالية العالمية وترابطها ، واضطرار البنوك المحلية إلى تحرير أسعار الفائدة سواء الدائنة او المدينة لتتناسب مع هذه المعدلات على مستوى العالم ، فلقد زادت المخاطر الناجمة عن زيادة تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف ، مما يتطلب ضرورة أن

تُدخل البنوك أدوات جديدة لمواجهة هذه المخاطر مثل العقود الآجلة للعملات، وتهدف الأدوات المالية الجديدة إلى توفير الحماية من التقلبات المالية المفاجئة، حيث أصبحت هذه التقلبات فجائية .

وفى حالة قيام البنوك الأجنبية بالترويج لأدوات مصرفية جديدة لم تكن منتشرة من قبل مثل استخدام بطاقات الفيزا وغيرها ، ووسائل النجارة الإلكترونية ، فان أثر مثل هذه الوسائل مزدوج ، فهى من ناحية تقدم خدمات متطورة ولكنها فى نفس الوقت تؤدى إلى زيادة الاستهلاك سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية مما يمثل ضررا بالنسبة إلى اقتصاديات الدول النامية التى تسعى لزيادة معدلات الادخار لخدمة التنمية والحد من استنزاف العملات الأجنبية لخفض العجز فى موازين مدفوعاتها .

وهناك مجموعة من العوامل التى تؤثر كل منها فى الأخرى، بحيث تصبح كسلسلة كل حلقة منها تؤثر فى الأخرى ، فالتطور التكنولوجى وثورة الاتصالات أثرت فى حركة رؤوس الأموال عبر العالم وربطت بين البورصات ، مما أدى إلى التأثير على الخدمات المصرفية وظهور أدوات مصرفية جديدة ، كما أدت التطورات التكنولوجية وثورة الاتصالات إلى تحرير الأسواق المالية والنقدية من القيود على حركة رؤوس الأموال بعد أن كانت هناك قيود على استثمارها خارج الحدود ، وبعد الربط بين البورصات العالمية أصبح الاستثمار فى الأوراق المالية أكثر سهولة ، مما أدى إلى تضاؤل دور البنوك التقليدية وانخفاض أرباحها ، مما أدى إلى تحول البنوك التقليدية ومحاولة استحداث أساليب وأدوات جديدة لتوقف انخفاض أرباحها وتحوله إلى زيادة الأرباح .

ويعد التحسن المستمر فى الأداء الاقتصادى فى البلدان النامية مؤشرا يعكس استقرار الاقتصاد الكلى والإصلاحات الهيكلية الموجهة نحو السوق وقد عكست التدفقات الكبيرة لرأس المال الأجنبى الثقة الدولية من قبل المستثمرين فى وضع الاقتصاد واحتمالات النمو فى المستقبل[١].

ولقد واجه العالم فى العقد الأخير من القرن العشرين العديد من الأزمات الاقتصادية والمالية التى عكست مدى القصور فى الأنظمة المالية والخدمات المالية للبلدان النامية ومن هنا يأتى سعى اتفاقية تحرير التجارة العالمية فى توجيه تدفقات رأس مال خاص وإزالة كافة القيود على المدفوعات الخاصة بمعاملات الحساب الجارى ، وقد أدى ذلك بدوره إلى الكشف عن مواطن الضعف فى النظم المالية المحلية والأجهزة المصرفية مما أدى إلى عدم قدرة التدفقات الرأسمالية على الاستمرار فى الداخل وأصبحت أحد التحديات أمام صانع السياسة هى الحد من التقلبات فى الأسواق الناشئة فى الدول النامية واستقرار الاقتصاد.

أهم المشاكل التى يتعرض لها القطاع المصرفى[٢]:

(١) ارتفاع نسبة القروض عديمة الأداء وارتفاع تكاليف التشغيل نسبيا :

(١) "تحديات الأسواق المالية والأداء الاقتصادى فى البلدان النامية " صندوق النقد الدولى ، أكتوبر ١٩٩٦ ، صـ ٦٧ . ٩٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ص ٦٨ – ٧٥ .

نظرا لضعف القدرات المالية فى الدول النامية فان البنوك تواجه نقصا فى رؤوس الأموال مع عدم كفاية الاحتياطيات اللازمة لتغطية القروض عديمة السداد أو المشكوك فى سدادها ، مما يترتب عليه عجز فى الموارد المالية مما يشكل عبء على البنوك فى توفير القروض للقطاعات الاقتصادية، وذلك يعكس فى الأساس ضعف صحة وسلامة النظام المصرفى والذى يعد آمرا معجلا لحدوث أزمات مالية أو يؤدى إلى إطالة أجلها .

(٢) عدم التخصيص الكفء للائتمان والحد من قدرة الجهاز المصرفى على تعبئة المدخرات:

ويتمثل ذلك فى عدم وجود ضوابط تساعد على الاستغلال الأمثل للائتمان وتحفيز الاستثمارات المنتجة بدلا من استنزاف القدرات الائتمانية من خلال مشروعات عديمة الجدوى مثل شراء العقارات والأراضى ، مما يؤثر على انتعاش الاقتصاد والذى يتطلب فتح أسواق للأعداد المتكدسة من البطالة وتشجيع الصناعات المحلية.

(٣) زيادة الفارق بين أسعار الفائدة على الودائع وعلى القروض :

إن زيادة الفروق بين أسعار الفائدة يؤدى إلى ضعف الاستثمارات، لأن الاتساع الملحوظ فى فروق أسعار الفائدة المصرفية أدى فى بلدان مثل البرازيل والمكسيك وتركيا إلى ارتفاع حاد فى أسعار الفائدة الحقيقية على القروض ، مما أدى إلى مشاكل فى توافر السيولة وزيادة تدهور النشاط

الاقتصادى ، مما دفع البنوك المركزية إلى مساعدة تلك البنوك مما يؤدى إلى زيادة الاتجاهات التضخمية وزيادة استنزاف الرصيد من العملات الأجنبية .

(٤) انعدام الشفافية والمعلومات الكافية :

إن عدم وضوح البيانات والمعلومات المالية حول المراكز المالية للبنوك فى الدول النامية كان وراء حدوث الكثير من المخالفات المالية ، والتى ترتب عليها ضياع الموارد المالية نتيجة الاعتماد على ضمانات وأصول وهمية أو أقل من القيمة الحقيقية لها ، مما يؤدى بدوره إلى خسائر جسيمة وضياع لحقوق المودعين .

اتفاقية بازل[١]

فى عام ١٩٨٨ بدأ العمل بما أصبح يعرف باتفاقية بازل لرأس المال **the Basal Capital Accord** ، وكان نطاق تطبيق هذه الاتفاقية فى دول مجموعة العشرة[٢] والبنوك العاملة على مستوى العالم والتى يكون مقرها الرئيسى أحد هذه الدول ، ثم تطور الأمر فأصبحت الاتفاقية تطبق فى معظم الدول وعلى كافة البنوك حتى تلك التى تعمل فى نطاق محلى فقط .

وتهدف الاتفاقية إلى معالجة مشكلة تدنى رؤوس أموال البنوك ، وذلك من خلال وضع معيار عالمى تقيم على أساسه الملاءة المالية للبنوك ،

(1) www.imf.org/fandd/ **Toward Anew Global Banking Standard : the Basal Committee Proposals December,2000.**

(2) **The Basal Committee on Banking Supervision Representatives of the Central Banks and Supervisory of the Group 10: (Belgium, Canada, France, Germany, Italy, Japan, Netherland, Sweeden, Switerland. United Kingdom, United States).**

ويتطلب هذا المعيار أن تحافظ البنوك على حد أدنى من رأس المال بالنسبة إلى مجموع الأصول المخصصة للائتمان بدرجات المخاطرة المختلفة ، وقد ألزم الاتفاق بنوك مجموعة العشرة بزيادة رأس مالها .

ونتيجة التطور الذى حدث فى وسائل مواجهه مخاطر الائتمان ، فلقد أصدرت لجنة بازل فى يوليو ١٩٩٩ وثيقة تشاورية **Consultative Document** ، حددت فيها عدة خيارات لإصلاح الاتفاقية ، وترتكز على ثلاث دعائم :

١- تحسين إطار حساب ملاءمة رأس المال .

٢- تطوير عملية المراجعة والإشراف.

٣- تقوية نظام السوق .

والهدف هو وضع معيار لملاءمة رأس المال حيث يشتمل على أفضل الوسائل للتعامل مع إدارة المخاطر الحديثة مع الإبقاء على مفهوم الحد الأدنى لاشتراطات رأس المال.

يؤدى تحرير الخدمات المالية وسهولة انتقال الأموال وترابط أسواق الأوراق المالية ، إلى سرعة انتقال الأزمات من دولة لأخرى ، وهو ما أكدته أحداث الأزمة الآسيوية ثم أزمة روسيا ، ويلاحظ فى أغلب الأزمات المالية أن البنوك تتعرض للعديد من المشاكل والتى تنجم أساسا من تزايد المخاطر الائتمانية ، لذلك تحاول لجنة بازل للرقابة على البنوك تطوير مجموعة من المعايير ، وخاصة معايير كفاية رأسمال البنوك بحيث يكون هناك حد أدنى لكفاية رأس المال بما يتناسب مع حجم المخاطر التى تتعرض لها البنوك .

الخدمات المصرفية الجديدة :

سبق القول أنه نتيجة للتحولات الاقتصادية التى شهدها العالم وتطـــور وسائل الاتصالات وترابط الأسواق ، فلقد ظهرت حاجة البنوك الى تطـــوير الخدمات التى تقدمها ، ومن هذه الخدمات المصرفية الجديدة :

شراء سندات التصدير[1] (Profaiting) :

وهى عملية تنظم شراء التزامات يتم استحقاقها فى تاريخ مســـتقبلى ، وتكون تلك الالتزامات ناتجة عن تقديم سلع أو خدمات ـــ غالبا مـــا تكـــون مبادلات التصدير ـــ دون الحق فى الرجوع على أى من الذين قاموا بتمويل هذا الالتزام ، وبالتالى فان كافة المخاطر وصعوبات التحصيل يتم انتقالها إلى مشترى الدين **the Profaitor** الذى يدفع للمصدر القيمة نقدا بعـــد اســـتقطاع قيمة الخصم ، وتأخذ أدوات التمويل المستخدمة فـــى هـــذا الإطـــار شـــكل الكمبيالات والسندات الأذنية .

ابتكار أدوات مالية جديدة Innovation of New Instruments

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ،العدد الأول ، المجلد الثانى والخمسون ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ١٢ .

إن فرص ابتكار أدوات مالية جديدة نابعة من الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة وأوروبا ، وبينما يقتصر دور المصارف العربية على استيراد مثل تلك الأدوات وتطبيقها ، ورغم أن طلب مثل هذه الابتكارات هو بهدف الوفاء باحتياجات العملاء ، فان قطاع عريض من الشعب العربى يمتنع عن التعامل مع البنوك العربية ، لأن البنوك لا توفر مثل تلك الخدمات على أساس المشاركة فى الأرباح أو تحقيق هامش ربح مناسب أو تحقيق الأمان للعملاء مثلا .

ثانيا : آثار اتفاقية الخدمات المالية على القطاع المصرفى

فى أغلب الدول النامية كان القطاع المصرفى هو المسيطر على سوق المال، حيث لم تكن أسواق الأوراق المالية قد انتشرت فى هذه الدول، وكان القطاع المصرفى يخضع للسياسة الحكومية حيث تحدد الحكومة بقرارات إدارية أسعار وحجم الائتمان .

ونتيجة لإتباع سياسة التحرير المالى فى الدول النامية ، فلقد أقدمت الحكومات التى اتبعت هذه السياسة على إلغاء القيود الصريحة على تسعير وتخصيص الائتمان ، وكذلك تركت تحديد سعر الصرف لقوى العرض والطلب .

ثم مع اتفاقية الخدمات المالية سيتم إلغاء القيود على تحركات رؤوس الأموال بين الدول ، والسماح للبنوك الأجنبية بالعمل فى الأسواق المحلية ، على أن تلقى نفس معاملة البنوك الوطنية .

ونتيجة لتحرير الخدمات المالية فإن المصارف الإسلامية مثلها مثل المصارف التقليدية فى الدول النامية ستواجه تحديا كبيرا من المصارف العالمية التى ستسعى الى دخول هذه الأسواق ، لذلك على هذه المصارف ان تطور من مستوى الخدمات التى تقدمها لعملائها وأسعارها ، ويطرح فى هذا المجال قضية حجم المصارف ونوعية أصولها حتى تتلاءم مع متطلبات ومعايير لجنة بازل ، لأنه سيكون من الصعب أمام المؤسسات الصغيرة ان تبقى فى المنافسة أمام المؤسسات الكبيرة والتى تكونت من خلال التكتلات الاقتصادية .

ــ ونعرض فيما يلى لآثار تحرير الخدمات المالية على القطاع المصرفى بصفة عامة، ولأن البنوك الإسلامية هى جزء من ذلك القطاع فأن ما يتعرض له القطاع المصرفى عامة ستتعرض له أيضا البنوك الإسلامية ، ثم ننتقل فى الجزئية التالية (ثالثا) إلى التركيز على الآثار التى يمكن أن تلحق بالبنوك الإسلامية فقط نتيجة اتفاقية تحرير الخدمات المالية .

آثار تحرير الخدمات المالية :

من أهم أهداف الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات وما ينبثق عنها من اتفاقيات مكملة لقطاعات محددة ، حرية الدخول إلى الأسواق والمعاملة

الوطنية ، وبالنسبة للخدمات المالية فان ذلك يعنى السماح للبنـــوك الأجنبيـــة بتقديم خدماتها فى السوق المحلى عبر الحدود أو عن طريق إنشاء فروع لها.

ويرى المؤيدون لهذه الاتفاقيات ، أن غلق الأسواق أمـــام المنافســـين الأجانب ، وبالتالى انخفاض المنافسة بين البنوك المحلية يؤدى إلـــى عـــدم الاهتمام بالتطوير ، مما يؤدى إلى انخفاض كفاءة المؤسسات المالية ، وهـــو ما ينعكس على طبيعة ما تقوم به من وظائف ، وقد تلجـــأ البنـــوك لغيـــاب المنافسة الحقيقية إلى زيادة أسعار الفائدة على الإقراض مما يمثل عبء على الاستثمار ، أما فى حالة السماح للبنوك الأجنبية بالعمل فى السوق المحلـــى فان ذلك سيؤدى إلى زيادة المنافسة ، وتطوير العمل فـــى البنـــوك نتيجـــة الوسائل الحديثة فى الإدارة واستخدام التكنولوجيا الحديثة ، مما يـــؤدى إلـــى انخفاض التكاليف وفى نفس الوقت فأن المنافسة تؤدى إلـــى خدمـــة أفضـــل للمتعاملين ، وأسعار فائدة أقل بالنسبة للمقترضين .

يرتبط تحرير التجارة الدولية فى مجال الخدمات المالية بإزالة القيـــود المرتبطة بالشكلين اللذين تأخذهما هذه التجارة وهما إلغـــاء الرقابـــة علـــى الصرف الأجنبى وكذلك إطلاق حرية الاستثمار الأجنبى المباشر **FDI** فـــى مجال الخدمات ، وتتوقف الإجابة على التساؤل الخاص بأثر التحرير علـــى عدد من المحددات ويتمثل أهمها فى[١]:

(١) العمالة الماهرة والمؤهلة .

(١) د. عبلة الجبالى : "اتفاقية الجاتس وأثرها على البنوك فى الاقتصاد القومى " إدارة البحوث الاقتصادية، البنك المركزى المصرى ، ١٩٩٦ ، ص ٢٦.

(٢) توافر المعدات الرأسمالية المكملة والتى تساعد على أداء الخدمة بالمستوى المطلوب .
(٣) الملاءة المالية ومدى تحقيق معدل كفاية رأس المال .
(٤) القدرات الإدارية المصرفية وأسلوب إدارة الأصول والخصوم والمشتقات الجديدة .
(٥) البنية المصرفية الداخلية من القوانين واللوائح الإدارية .
(٦) حجم السوق المالى المحلى .
(٧) أهداف السياسة النقدية وكيفية تطبيقها فى سوق النقد .
(٨) مركز البنوك المحلية بين البنوك العالمية فى ضوء المعايير الدولية المعروفة .
(٩) حالة الدولة من حيث الدائنية والمديونية .
(١٠) متوسط دخل الفرد .

فوائد تحرير تجارة الخدمات المالية

المنافسة والتخصيص الكفء للموارد :

يؤدى تحرير الخدمات المالية إلى تعزيز المنافسة وتحسين كفاءة القطاع المالى مما يؤدى إلي خفض التكاليف وتحسين الجودة وإتاحة مزيد من الخيارات للخدمات المالية أمام المتعاملين .

إتاحة فرص أفضل أمام الاستثمارات وأعمال الوساطة المالية ، وذلك نتيجة التخصيص الأكفأ للموارد بين القطاعات المختلفة داخل الدولة وكذلك

بين الدول جميعا ، وذلك من خلال وسائل أفضل لإدارة المخاطر واستيعاب الصدمات[١].

الآثار الإيجابية على مستوى الاقتصاد القومى :

تحرير الخدمات يؤدى إلى إتاحة الفرصة أمام الحكومات لإصلاح وتحسين إدارة الاقتصاد الكلى وذلك بالقدرة على التخلص من المشروعات والقطاعات الأكثر تكلفة ، ووضع قواعد لتنظيم أسواق الائتمان والإقراض .

وبوسع تحرير الخدمات المالية أن يكون له تأثيرات إيجابية قوية على الدخل والنمو ، فقد شهدت الدول النامية والمتقدمة على السواء ذات أسواق المال المفتوحة نمواً أسرع من الدول ذات الأنظمة المنغلقة ، فالنجاح الاقتصادى لهونج كونج وسنغافورة كان من أهم أسبابه تواجد قطاعات الخدمات المالية ذات التوجهات الدولية ، كما أن دولاً نامية كثيرة مثل الأرجنتين والبرازيل وغانا والمجر وإندونيسيا وباكستان أخذت تندمج بشكل متزايد فى أسواق المال العالمية[٢].

زيادة كفاءة الأسواق المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال إحداث التفاعل الحر بين حركة العرض والطلب فى الخدمات المالية لتحديد السعر التوازنى لهذه الخدمات ، وترتبط كفاءة وفاعلية هذه الأسواق

(١) المرجع السابق ، ص ١٠ .
(٢) المرجع السابق ، ص ١٣ .

بدرجات الإفصاح المالى عن أعمال المؤسسات وتوفير كافة المعلومات حول القوانين والتشريعات المختلفة(١).

وكذلك أدى تحرير وتوسع قطاع الخدمات المالية بشكل متسارع فى السنوات الأخيرة إلي زيادة نسبة العمالة بنسبة تتراوح من ٢٥% إلى ٥٠% فى عدد من الدول الصناعية منذ ١٩٧٠ وبلغت فى عام ١٩٩٧ من ٣% إلى ٥% من إجمالي العمالة .

كما زادت القيمة المضافة فى قطاع الخدمات المالية زيادة ملحوظة فى السنوات الخمس والعشرين الماضية وحيث بلغت فى عام ١٩٩٧إلي ما بين ٧% و١٣% من إجمالى الناتج المحلي فى هونج كونج وسنغافورة وسويسرا والولايات المتحدة(٢).

ويعكس النمو فى قطاع الخدمات المالية الزيادة فى أنشطة أسواق المال العالمية ، حيث شهدت معدلات الإقراض وتجارة الأوراق المالية وأسواق المشتقات نمواً سريعاً فى السنوات العشر (١٩٨٧ - ١٩٩٧) مع استفادة كثير من الدول النامية ودول التحول الاقتصادى من تحسين شروط الوصول إلي السوق الدولية ، فالملكية الأجنبية للأصول المصرفية ، وهي مؤشر على الوجود التجارى فى هذا القطاع تقترب من ٢٠% فى الولايات المتحدة والأرجنتين وتشيلى ، وتشير البيانات الخاصة بالولايات المتحدة إلى أن

(١) المرجع السابق ، ص ١٦ .

(٣) البيان الصحفى لمنظمة التجارة العالمية رقم ٧٦ فى ١٩٩٧/٩/١٥ .

التجارة من خلال الوجود التجارى فى الأسواق الأجنبية أكثر أهمية من التجارة عبر الحدود[1].

الآثار الإيجابية على القطاع المصرفى :

من مزايا تحرير الخدمات المالية أن دخول مؤسسات مالية أجنبية للسوق المحلى سيصحبه دخول مهارات وأساليب جديدة فى الإدارة، واستخدام متزايد للتكنولوجيا مما يمكن العاملين فى القطاع المحلى من التعرف على وممارسة هذه الأساليب، وبالتالى يحدث انتشار وانتقال لهذه الأساليب والوسائل إلى باقى المؤسسات، مما يسهم فى تطور القطاع المالى كله.

ويستفيد من تحرير الخدمات المالية كلا من المودعين والمقترضين، فالبنوك تسعى لجذب المزيد من المودعين ، وبالتالى تحاول أن تعطى مزايا أعلى لهم وخاصة بالنسبة لسعر الفائدة على الأنواع المختلفة من الودائع، ويحدث العكس بالنسبة إلى المقترضين حيث تحاول البنوك تخفيض سعر الفائدة على القروض ، وبالتالى يستفيد كل من المقترضين والمودعين ، ويلاحظ انه فى حالة زيادة الودائع يمكن للبنك أن يحول ما يزيد عن حاجاته من أموال إلى الخارج وخاصة لفروع البنك الأخرى ، لكى يتم استثمارها فى الخارج ، ورغم أن ذلك يعد أثرا سلبيا بالنسبة لاقتصاد الدول النامية ، إلا أنه فى ظل تحرير الخدمات المالية لا توجد قيود على مثل هذه العمليات .

(١) المرجع السابق .

يمكن للمصارف الأجنبية أن تقدم خدمات مالية قد لا تستطيع البنوك المحلية تقديمها ، وتستند المصارف الأجنبية فى ذلك إلى خبرتها بالأسواق العالمية ودعم مركزها الرئيسى ، وقدرتها على ابتكار خدمات وأشكال جديدة.

كما تستفيد هذه البنوك من وفورات الحجم والتخصص الناتجة عن توسيع الأسواق محليا وخارجيا فى ظل بيئة أقل تمييزا ضد الأجانب .

ومن الآثار الإيجابية المحتملة أن تستفيد البنوك المحلية من البنوك الأجنبية الوافدة من خلال المعرفة التى تحصل عليها لكيفية التعامل مع المشتقات المالية الجديدة ، والانضمام إلى النظم الإلكترونية الحديثة للمبادلات المالية على مستوى العالم مثل نظام **SWIFT** .

تؤدى الشفافية وهى أحد مبادئ اتفاقية تحرير الخدمات إلى معرفة كافة المعلومات عن المشروعات المختلفة ، مما يجعل البنوك قادرة على تحديد تكاليف الفرص البديلة لتوظيف مواردها ، مما يجعلها تتجه إلى اكثر المجالات ربحية .

تؤدى المنافسة وضخامة حجم البنوك العاملة ،إلى انخفاض درجة المخاطرة بالنسبة لمنح القروض الكبيرة ، كما يمكن للبنك الكبير فى هذه الحالة ان يصدر أشكال مختلفة من شهادات الإيداع والادخار ، وتكون تكلفتها منخفضة مما يؤدى إلى زيادة معدلات الفائدة على تلك الودائع ، كما أن انتشار البنك جغرافيا يؤدى إلى زيادة عدد المعاملين مع البنك سواء بالإيداع أو الاقتراض وبالتالى توزيع المخاطر على عدد كبير من العملاء مما يقلل من الديون المعدومة .

فوائد الالتزام بشرط النفاذ إلى السوق والمعاملة الوطنية :

أ- إمكانية التنبؤ بالسياسات المحلية للدولة العضو حيث تضعف تلك الالتزامات من قوة جماعات المصالح المحلية لأن هذه الاتفاقيات يصعب التحايل عليها ، وبالتالى تضطر هذه الجماعات للعمل وفق هذه القواعد ، ولا تطالب بضرورة الحصول على أوضاع احتكارية أو حماية أو غير ذلك من المزايا لأنها لا تستطيع منع الآخرين من الحصول على نفس المزايا .

ب- أن هذه الالتزامات تفيد فى تشكيل وتحديد الإصلاحات الاقتصادية والتنظيمية المطلوبة .

جـ- يمكن للمستثمرين المحليين والأجانب أخذ هذه الالتزامات كمؤشرات لمعرفة مدى استقرار السياسة المحلية واحتمالات تغيرها فى المستقبل مما يساعد الدول على حفز الاستثمارات وجذب الاستثمارات الأجنبية.

د- أن التزام دولة عضو ما بتطبيق تنظيمات وتدابير معينة يشجع الدول الأعضاء الأخرى على القيام بالمثل .

ويلاحظ أن جداول الالتزامات الخاصة بالدول النامية أن الدول النامية وفقا للاتفاقية وافقت على إنشاء فروع بنوك أجنبية أو مشتركة ، وأضافت لذلك ضرورة التزام الشريك الأجنبى بتدريب العاملين فى البنك ، وبالنسبة لإنشاء فروع للبنوك الأجنبية اشترطت أن يتم ذلك وفقا لاحتياجات السوق (جدول التزامات مصر بالنسبة لاتفاقية الخدمات المالية) ، ويعنى ذلك أن

الدول النامية تحاول ان تضع فى جداول التزاماتها ما يفيد قطاعاتها المصرفية مقابل السماح للبنوك الأجنبية بالعمل فى السوق المحلى .

الآثار السلبية لاتفاقية الخدمات المالية

لا شك أن البنوك متعددة الجنسيات لها من القدرة ما يمكنها من فرض سياساتها ولا تستطيع الحكومات فى الدول النامية السيطرة عليها، ومن أمثلة ما يتخوف منه تسهيل هروب رؤوس الأموال إلى الخارج والتهرب الضريبى، وعدم تنفيذ سياسات الرقابة على الائتمان التى تفرضها السلطات المركزية، وهناك أيضا التخوف من أن تقوم فروع البنوك الأجنبية بما لها من قوة مالية من السيطرة على السوق وتضاؤل دور البنوك المحلية بالنسبة لها ، وذلك بما تقدمه من أسعار مميزة للخدمات وللودائع والقروض عما تقدمه البنوك المحلية ، ويساعدها فى ذلك ان البنك الأجنبي قد يخسر فى الأجل القصير فى دولة ما ليستفيد من ذلك على المدى الطويل ، ولاتهمه الخسارة القصيرة لأن ما يهمه هو مجمل أرباحه على مستوى كل فروعه المنتشرة فى دول العالم المختلفة .

وإذا كان تحرير الخدمات المالية قد فتح المجال أمام حرية دخول البنوك إلى الدول أعضاء الاتفاقية ، وهو ما يؤدى إلى استفادة البنوك المتعددة الجنسية والبنوك الكبيرة التابعة للدول المتقدمة ، وذلك بالسماح لها بالعمل فى الدول النامية ، فأنه رغم أن تحرير التجارة هو فى الاتجاهين (بين الدول المتقدمة والنامية وبالعكس) فأنه لا يتوقع أن تقوم البنوك التابعة للدول النامية فى الأغلب بالعمل أو فتح فروع لها فى أسواق الدول المتقدمة ،

ويرجع ذلك إلى ضعف أصولها وقدراتها المالية مقارنة بالبنوك الدولية ، وإلى عدم توافر الموارد الإدارية المؤهلة لذلك ، وعدم قدرتها على المنافسة خارج حدودها ، وبالتالى فان تحرير الخدمات المالية ستستفيد منه فى الأساس المصارف التابعة للدول المتقدمة .

أما القول بان المنافسة ستكون على الأجل الطويل لصالح النظام المصرفى فى الدول النامية ، فأن ذلك يتوقف على إمكانية تحقيق ذلك وان تتحول المكاسب المحتملة إلى مكاسب فعلية ، وان كان الكثير يشككون فى ذلك من منطلق أن المنافسة ستكون من الضراوة بحيث لا تستطيع المصارف المحلية المقاومة ، وان الأمر سينتهى إلى تضاؤل أهمية ونصيب هذه المصارف من السوق المحلى لصالح البنوك الأجنبية، فبالرغم من أهمية المنافسة ، فان هناك تخوف من أشكال من المنافسة الضارة التى قد تلحق الضرر بمجمل الكيان المالى للدولة .

يؤدى تحرير الخدمات المالية فى الدول النامية نتيجة إتباع نظم أكثر تحررا وتشجيع المنافسة إلى خفض تكاليف المعاملات فى القطاع المالى ، ولكن مما يضعف من الآثار الإيجابية ضعف القدرات الائتمانية ومشكلات الصرف الأجنبى ونقص قدرة القطاع المصرفى على اجتذاب المدخرات ، وبالتالى الاعتماد على الاقتراض بالعملات الصعبة مما يؤدى إلى زيادة مشاكل الدول النامية التى تعانى من انخفاض فى قيمة عملاتها ، مما يتطلب ضرورة اتخاذ المزيد من الضمانات الكافية للحد من تلك الآثار السلبية للاتفاقية .

وتلعب الاتفاقية دورا حيويا من خلال مدى التزام الدول النامية والمتقدمة على السواء بفتح أسواقها ، فالدول المتقدمة تسعى إلى تعظيم وفتح أسواق أخرى لمنشأتها المالية للعمل فيها بعد أن وصلت أسواقها المحلية لدرجة من التشبع فى الوقت الذى تسعى الدول النامية إلى المزيد من الأموال الأجنبية من خلال الاستثمارات الأجنبية لتساهم فى دفع عجلة التنمية ولا تهتم بفرص النفاذ إلى أسواق المالية للدول المتقدمة لضعف قدرات مؤسساتها المالية المحلية على المنافسة.

كذلك فإن هناك تخوف لـه ما يبرره من انضمام الدول النامية إلى الاتفاقية ، حيث من المحتمل أن تتعرض المصارف إلى خسائر محتملة نتيجة تخلف قطاعات الخدمات المالية فى كثير من الدول النامية مقارنة بمثيلاتها فى الدول المتقدمة، مما يعطى منشآت الخدمات المالية الأجنبية فرصة الدخول إلى أسواق الدول النامية بتكاليف أقل وتجعل من الصعب على منشات الخدمات المالية المحلية منافستها ، ما يعنى أن تحرير الأسواق المالية يمكن أن يؤدى إلى إغلاق المنشآت الأقل كفاءة.

وبالتالى فأن فتح سوق الخدمات المالية سيؤدى إلى سيطرة المنشآت الأجنبية ذات الكفاءة والخبرة والقدرات المالية الأفضل نسبيا من المنشآت المحلية ، ولتحاشى تلك المشكلة يمكن ان تتم عملية التحرير على مراحل وعلى فترات زمنية ، كما يمكن للحكومة أن تعمل على دعم المنشآت المحلية من خلال وسائل الدعم المالى الأخرى .

كما تتخوف الكثير من الدول النامية أن يؤدى دخول المنشآت الأجنبية إلى تغيير أوليات التمويل بشكل يتعارض مع الأهداف الوطنية ، كذلك فإن

البنوك الأجنبية ستعمل وفق سياسات المقر الرئيسى للبنك ، مما قد يمثل تعارضا مع السياسات الاقتصادية للدولة التى يتواجد فيها هذه الفروع .

كما يقل دور الدولة بالنسبة للرقابة على النقود والسياسة النقدية ، كما ان تخصيص مصادر الائتمان لأفرع النشاط الاقتصادى المختلفة قد لا يراعى التنمية الاقتصادية التى تنشدها الدولة النامية ، حيث يتم تخصيص الائتمان لقطاع التجارة سعيا وراء الربح للبنك ، بينما يقل الائتمان المخصص لباقى الأنشطة الاقتصادية ، وبذلك يحدث تعارض بين المصلحة الخاصة للبنك والمصلحة الاجتماعية والعامة للدولة .

وقد يؤدى فتح الخدمات المالية إلى إغراق السوق بهذه الخدمات مما يسمى بالتخمة المصرفية أو التأمينية مما بدوره يؤدى إلى زيادة المخاطر ، كما يؤدى فتح القطاع المالى أمام المنافسة الأجنبية إلى تدهور ميزان المدفوعات نتيجة تحويل الأرباح إلى الخارج .

من المعروف أن مصروفات التشغيل للبنوك فى الدول النامية تعد مرتفعة قياسا على نفقات التشغيل فى الدول المتقدمة ، ويرجع السبب فى ارتفاع نفقات التشغيل إلى تضخم العمالة وتدنى الإنتاجية ، وذلك لأن هذه البنوك فى غياب المنافسة واحتكار للسوق ووجود القوانين والإجراءات التى تساعدهم على ذلك ، ــ فى ظل هذه الظروف ــ كانت البنوك تستطيع فرض العمولات ومعدلات الفائدة التى تناسبها والتى تؤدى إلى زيادة إيراداتها ، وبالتالى لا تهتم بارتفاع نفقات التشغيل .

(أنظر جدول (١) والذى يوضح نفقات التشغيل فى بعض البنوك الإسلامية)

ولكن فى ظل دخول البنوك الأجنبية لأسواق الدول النامية تهتم البنوك المحلية بخفض نفقات التشغيل ، مما يجعلها تقوم بتوظيف أعدادا أقل وبمهارات عالية ، لأن ذلك يساعدها على تقديم عروض أفضل للعملاء والمقترضين، وهكذا فى ظل تحرير الخدمات المالية ، ستواجه البنوك المحلية تحديا كبيرا يتمثل فى ضرورة خفض نفقات تشغيلها ، لتتمكن من تقديم خدمات أفضل للمتعاملين معها ، وهذا فى حد ذاته اثر إيجابى يمكن تحقيقه على المدى المتوسط .

كما قد يتعرض النظام المصرفى فى الدول النامية إلى ظهور وحدات مصرفية عملاقة تتجاوز أرقام ميزانيتها أضعاف موازنات دول نامية بكاملها، الأمر الذى يضعف مستقبل وقدرة البنوك المحلية على التجديد واستيعاب التقنيات الحديثة وقدرتها على المنافسة العالمية .

ينتج عن تواجد البنوك الأجنبية فى الدول النامية زيادة حجم الاستثمارات والناتجة عن رؤوس أموال هذه البنوك ، مما يؤدى إلى زيادة مصادر الحصول على تمويل المشروعات المختلفة ، إلا انه على المدى الطويل سنجد أن هذه البنوك الأجنبية سيكون أغلب أعمالها من ودائع المواطنين، وقد تجد أن الأكثر ربحية لها هو توظيف هذه الأموال خارج حدود الدولة، مما يؤدى إلى حرمان المجتمع من إمكانية استخدام هذه الودائع فى التنمية الاقتصادية المحلية.

تركز الخدمات المصرفية فى عدد قليل من البنوك يؤدى إلى أوضاع شبه احتكارية ، حيث يتجه سعر الفائدة على الاقتراض إلى الارتفاع وسعر

الفائدة على الودائع إلى الانخفاض، كما تضع هذه البنوك ما يناسبها من عمولات وأسعار لخدماتها .

وقد حذر اتحاد المصارف العربية من خطورة اختراق البنوك الأجنبية للأسواق العربية ، وذلك من خلال طرح خدماتها على الإنترنت ، وأوضح أن البنوك الأجنبية تمكنت خلال عام ١٩٩٨ جذب نحو ٥% من عملاء المصارف العربية عن طريق الإنترنت ، وان هذه البنوك الأجنبية تعتزم تكثيف نشاطها وتقديم خدماتها المصرفية المتطورة المباشرة عبر الإنترنت لعملاء المنطقة العربية الأمر الذى سيضع الجهاز المصرفى العربى فى مآزق حرج، ولاسيما وان المقارنة بين المصارف العربية ونظيرتها الأجنبية لن تكون فى مصلحة الأولى .

ثالثا : آثار اتفاقية الخدمات المالية على البنوك الإسلامية

إن البنوك الإسلامية جزء من النظام المصرفى فى الدول التى تتواجد بها، لذلك فهى تتعرض لنفس المؤثرات التى تتعرض لها البنوك الأخرى ، ولكنها تزيد عليها بأنه نتيجة للاختلاف فى الأهداف والوسائل (وهو ما تعرضنا له فيما سبق) فإن البنوك الإسلامية تتعرض لآثار تختص بها نتيجة التغيرات فى أسواق المال ونتيجة لتطبيق اتفاقية تحرير الخدمات المالية ، وذلك لأن البنوك الإسلامية تعد نظاما مصرفيا موازيا وليس نظاما مندمجا فى القطاع المصرفى الرأسمالى .

ويلاحظ أن البنوك الإسلامية لم يتضمنها تحديد الخدمات المالية فى اتفاقية الخدمات المالية ، ويرجع السبب فى ذلك إلى أن الاتفاقية تعرضت

بالذكر إلى البنوك والمؤسسات المالية بوجه عام كأحد أشكال الخدمات التى تسعى اتفاقية تحرير الخدمات المالية إلى تحريرها ، وبالتالى لم تتضمن تفصيل لأشكال هذه المؤسسات .

ولقد تعرضنا فى الجزئية السابقة لآثار تطبيق اتفاقية تحرير الخدمات المالية بالنسبة للقطاع المصرفى بصفة عامة وهو ما ينطبق أيضا على البنوك الإسلامية ، ونعرض فيما يلى لبعض الآثار التى يمكن أن تتعرض لها البنوك الإسلامية فقط .

ولهذه الاتفاقية آثاراً إيجابية على الصعيد العالمي بالنسبة للبنوك الإسلامية ، من جهة تحرير أسواق المال العالمية، وتدعيم التواجد المالي الإسلامي في الخارج ، كما تضع حداً لسياسات التمييز التي تتجه المجموعة الأوروبية لفرضها، إلا أنه في مقابل تلك الإيجابيات، فإن الاتفاقية تؤكد التحدي المصرفي للبنوك الإسلامية ، لا سيما من ناحية المنافسة المحتدة التي تواجهها المصارف من قبل التكتلات المالية الدولية، وفروع المؤسسات المالية والمصرفية العملاقة التي ستدخل الأسواق المالية الإسلامية للعمل في محيط متحرر من القيود المالية والمصرفية[1].

التحديات التى تواجه البنوك الإسلامية نتيجة تحرير الخدمات المالية :

١- البنوك الدولية والاتجاه إلى العمل فى مجال المعاملات الإسلامية :

(١) تقارير ومقالات د.حسن العالى: "البنوك الإسلامية وتحديات التحرير المالى" ١٣ ذو الحجة ١٤٢١هـ /www.islamaq.com

من المعروف أن المودعين بالبنوك الإسلامية هم نوعية خاصة ،حيث أنهم من اللذين يرفضون التعامل بالفائدة ، وبالتالى يبحثون عن البنوك الإسلامية لإيداع أموالهم ، ومن هنا كانت البنوك الإسلامية تضمن المزيد من العملاء دون جهد يذكر من جانبها طالما انتشر الوعى الدينى لدى الأفراد واقتنعوا بحرمة التعامل مع البنوك التقليدية .

ويمكن القول أن هذا الوضع عرضة للتغير بعد تحرير الخدمات المالية، فالملاحظ أن البنوك الدولية بدأت فى دراسة كيفية التعامل مع هذه النوعية من العملاء ، ولأنها تهدف لزيادة رقعتها وأعمالها ومن ثم أرباحها ، فهى ستسعى إلى فتح فروع للمعاملات الإسلامية بها ، وقد بدأ سيتى بنك هذه المحاولة بفتح فرع خاص للمعاملات الإسلامية فى البحرين ، ومن المتوقع أن تحذوا حذوه بنوك دولية أخرى ، ومن هنا يأتى التحدى أمام البنوك الإسلامية، حيث أن المودعين سيجدون عدة بنوك تعلن عن نفسها بأنها تتعامل وفق الشريعة الإسلامية، وبالتالى يمكن للمودع أن يختار أيها يعطى خدمة أفضل وعائد أعلى ، وهذا يمثل تحديا أمام البنوك الإسلامية فى كيفية الاحتفاظ بالمتعاملين معها بل وزيادة أعدادهم دون أن يتركوها إلى الفروع الإسلامية للبنوك الأجنبية.

٢- النشاط الاستثمارى للبنوك الإسلامية :

تتطلب الأشكال المختلفة للاستثمار فى البنوك الإسلامية مثل المرابحة والمشاركة وبيع الآجل تتطلب توفير كما كبيرا من البيانات الخاصة بالمتعامل والسلعة والسوق ودراسة لاحتمالات التغير فى الأسعار ، ونتيجة

لأن اتفاقية الخدمات تتطلب توفير المعلومات اللازمة للعمل ، بل وتطلب إنشاء مراكز للاستعلامات عن آية معلومات مطلوبة ، فإن ذلك سيوفر مصدرا كبيرا للمعلومات التى تتطلبها هذه النوعية من الاستثمارات ، ولكن لابد وأن تعمل البنوك الإسلامية على إعداد مركز وشبكة حديثة للمعلومات .

كما أن البنوك الإسلامية تعمل فى ظل قوانين تحكم المعاملات سواء على المستوى المحلى أو العالمى، لذلك فأنها لا تستطيع أن تحدد أسعارا لسلعها أعلى من الأسعار السائدة ، حيث أن تحديد السعر يخضع للمساومة من العميل ، وبالتالى تكون الربحية أقل ، كما أن محاولة فرض هامش ربح أعلى من سعر الفائدة السائد فى السوق يقلل الثقة فى التعامل وقد يدفع المتعاملين إلى التحول للبنوك التقليدية .

أما بالنسبة لنظام المشاركة ، فإنه من الممكن زيادة نسب المشاركات وهو يتفق مع ما تهدف إليه البنوك الإسلامية، وبالتالى فان تحرير الخدمات المالية يمكن أن يكون حافزا للإسراع بزيادة المشاركة ، حيث تتجه أغلب الدراسات إلى كيفية التقليل من مخاطر المشاركة والمضاربة .

كذلك من التحديات التى ستواجهها البنوك الإسلامية أنه مع تعدد مصادر الإيداع والتمويل ، ستكون هناك فرصا متعددة أمام الأفراد للحصول على التمويل الذى يبغونه ، وبالتالى المقارنة بين التكلفة الذى يتحملونها فى البنك الإسلامى وغيره من البنوك .

٣- أسواق الأوراق المالية :

مع ثورة الاتصالات وترابط أسواق الأوراق المالية سيؤدى إلى زيادة الاستثمارات فى هذه الأسواق ، وهو ما يوفر مجالا واسعا للاستثمار بالنسبة للبنوك الإسلامية ، ويزيد من الأدوات المالية المعروضة مما يؤدى إلى زيادة قدرة الأفراد على تنويع محافظهم الاستثمارية، ومن هنا يأتى دور البنوك الإسلامية فى الاستثمار المباشر فى هذه الأدوات أو أن تكون هذه البنوك مستشارا للمتعاملين معها فى كيفية إدارة محافظهم الاستثمارية.

ويتطلب التوسع فى إصدار الأوراق المالية أن لا تكون بقيم نقدية عالية ليسهل تسويقها ، وان تتوافر الأسواق الثانوية لإعادة تدويرها والحصول على السيولة ، ويؤدى التوسع فى إصدار الأوراق المالية إلى اجتذاب أعداد أكبر من المستثمرين ، بما يؤدى إلى تطوير الأسواق المالية .

وكلمة « التوريق » تعريب لمصطلح اقتصادي حديث وهو (Securitization) الذي يعني : جعل الدين المؤجل في ذمة الغير – في الفترة ما بين ثبوته في الذمة وحلول اجله – صكوكا قابلة للتداول في سوق ثانوية. وبذلك يمكن أن تجري عليه عمليات التبادل والتداول المختلفة.

٤- العاملين بالبنوك الإسلامية :

من الممكن أن يكون للتحرير أثر سلبى على نوعية العاملين بالبنوك الإسلامية ، حيث كانت هذه البنوك تعانى من ضعف جهازها الإدارى بالنسبة لطبيعة عملها ، حيث يتطلب العمل بها الفهم الكافى لطبيعة الدور الذى تقوم به وتحتاج لكوادر مؤهلة لتنفيذ الأشكال المختلفة لاستثماراتها ، وفى حال دخول البنوك الأجنبية للعمل فإن ذلك سيؤدى إلى زيادة الطلب على العناصر

الماهرة ، وقد يحدث انتقال للعمالة الماهرة من البنوك المحلية بما فيها البنوك الإسلامية إلى البنوك الأجنبية .

المبحث الرابع
كيفية مواجهة تحرير الخدمات المالية

بعد أن عرضنا لاتفاقية الخدمات المالية ، ثم لمحددات عمل البنوك الإسلامية ، انتقلنا إلى دراسة آثار تحرير الخدمات المالية على القطاع المصرفى بصفة عامة بما فيه البنوك الإسلامية ثم عرضنا للآثار التى يمكن أن تتعرض لها البنوك الإسلامية بصفة خاصة .

ونعرض فيما يلى كيفية مواجهة هذه الآثار بالنسبة إلى القطاع المصرفى ثم البنوك الإسلامية خاصة .

أولا : القطاع المصرفى فى الدول النامية وكيفية مواجهه تحرير الخدمات المالية

إن التحدى الذى سيواجه البنوك الإسلامية فى الدول النامية هو دخول البنوك الأجنبية لأسواقها بما تملكه من قدرات مالية وإدارية وتكنولوجية ، وحتى تكون المنافسة عادلة يجب على القطاع المصرفى فى الدول النامية تطوير نفسه لكى يستطيع مواجهة هذه الكيانات الكبيرة ، وهذا التطور يمكن ان يكون على ثلاث محاور :

الأول : تكوين كيانات كبيرة من خلال الاندماج .
الثانى : التحول من الصرافة التجارية إلى الصرافة الشاملة .
الثالث : إتباع استراتيجيات الجودة الشاملة فى المصارف .

أولا : الاندماج بين البنوك[1].

تعد قضية الاندماج بين البنوك من أكثر القضـــايا الراهنـــة والمثيـــرة للاهتمام بالنسبة للقطاع المصرفى ، وخاصة فى ظل التطورات العالمية من عولمة الاقتصاد وفتح الأسواق أمام المنافسة الخارجية

ويلاحظ أن البنوك العربية مثلا تختلف فيما بينها فى إجمالى الأصـــول المتاحة، ولكن إجمالى هذه الأصول الموجودة فى الدول العربية تعد صغيرة مقارنة بأصول البنوك العالمية مثل بنوك الولايات المتحدة أو دول الاتحـــاد الأوروبى .

ولذلك فان الاندماج بين البنوك العربية سوف يؤدى إلى مزايا متعددة منها :

(١) الاستفادة من وفورات الحجم Benefiting from the Economies of Large -Scale

ويتم ذلك أما عن طريق الاندماج الأفقي بين البنوك من خلال اندماج بنكين او شركتين تعمل فى نفس مرحلة الإنتاج ، مما يتح الفرصة للاستفادة من وفورات الحجم الكبير من الإمكانيات والموارد الاقتصـــادية المتاحـــة ، وذلك عن طريق التنسيق بين البنوك العربية أو عن طريق الاندماج الرأسي بين بنكين أو شركتين قد يكونا فى مراحل مختلفة من الإنتاج ولكنهمـــا فـــى نفس الصناعة ، مما يساعد على تقليل المخاطر من خلال تنوع الخـــدمات ، وتقليل التكاليف وزيادة رأسمال البنوك لزيادة الأنشطة المتاحة أمام العملاء.

(1) www.wroldbank.org/wbi/mdf2/papers/Sultan Abou-Ali: the Status of Reform of the Banking Sector in the Arab Countries.

(٢) دمج القدرات الإدارية **Pooling Administrative Capabilities**

وخاصة مع ندرة الخبرات البشرية المؤهلة القادرة على اتخاذ القرارات السليمة فى الوقت المناسب ، ويعطى الاندماج الفرصة لزيادة الكفاءات المؤهلة فى نطاق اشمل وأكبر من البنوك المنفصلة والصغيرة .

(٣) تجميع الموارد المالية والأصول **Pooling financial Resources and Assets**

فمن المتوقع أن يزيد الاندماج من القيمة الإجمالية لأصول البنوك المندمجة ، وبالتالى زيادة قدرتها على تحمل المخاطر ، وكما تستطيع من ناحية أخرى من تمويل الاستثمارات طويلة الآجل لتتناسب مع الحاجات التنموية للدول العربية .

وبالرغم من تلك المزايا الناتجة عن الاندماج فان الاندماج يحظى من ناحية أخرى بالعديد من المخاوف والتى تتمثل فى آلاتى :

(١) الوفورات السلبية لزيادة حجم النشاطات الاقتصادي
The Diseconomies of Large – Scale

(٢) عدم القدرة على توفير التنوع للخدمات المقدمة لعملاء البنوك .

(٣) تزايد المخاطر نتيجة أن إمكانية إخفاء المعلومات تصبح أكبر مما يؤدى إلى زيادة تراكم الأخطاء والانحرافات وعدم القدرة على تصحيحها فى الوقت المناسب .

(٤) الأثر الكبير فى حالة تعثر أحد البنوك على الاقتصاد الوطنى مقارنة بحالة تعثر بنك أصغر نسبيا .

ورغم ذلك فان التغيرات الراهنة تتطلب دمج عدد من البنوك العربية للوصول إلى متطلبات التكامل العربى وللوصول إلى وضع تنافسى أفضل أمام التكتلات الاقتصادية العالمية.

ولكن فى نفس الوقت فان هذا لايعنى أن البنوك الصغيرة يجب ان تختفى لأن الصناعة المصرفية تحتاج إلى وحدات متعددة الأحجام لتتوافق مع المتطلبات المختلفة لرغبات المتعاملين .

ثانيا : المصارف الشاملة Universal Banks

مازال القطاع المصرفى فى اغلب الدول العربية مقسما إلى بنوك متعددة فى مجالات النشاط ، فمنها بنوك تجارية وأخرى للاستثمار والأعمال وثالثة تعمل كبنوك متخصصة ، ولا يسمح للبنك بالعمل إلا فى المجال المصرح به ، ويرجع السبب فى ذلك إلى أن البنوك وهى مؤسسات مالية تتحكم فى موارد مالية ضخمة وبالتالى فأن السماح لها بالعمل فى عدة مجالات قد يشكل منافسة غير عادلة مع المؤسسات الغير مالية أو الأقل من ناحية الموارد المالية ، أو قد تستثمر هذه البنوك تلك الموارد فى مجالات لا تتطلبها التنمية الاقتصادية ، أو تعمل فى مجالات وأنشطة اقتصادية ترتفع فيها نسبة المخاطرة ، مما يشكل خطرا بالنسبة حقوق العملاء .

وبالرغم من ذلك فهناك اتجاها متزايداً فى أوربا والولايات المتحدة نحو توسيع مجالات العمل المصرفى ، للوفاء بالحاجات المتعددة والمتنوعة للعملاء ، ويتمثل ذلك فى ظهور البنوك العالمية والتى تشتمل على أنشطة مصرفية وتجارية .

ومن المعتقد أن البنوك العربية سيصرح لها تدريجيا لأن تصبح بنوك شاملة **Universal Banks** لتتواكب مع المتطلبات العالمية شريطة أن تمتلك المتطلبات الضرورية وخاصة الخبرات الإدارية والبشرية المؤهلة للقيام بمثل تلك العمليات .

الضوابط العامة لقيام المصارف بدورها فى تطوير أسواق المال[1]

يمكن للمصارف فى الدول العربية والإسلامية أن تتحول إلى مصارف شاملة من خلال تقديمها لمجموعة من الخدمات منها :

(١) توفير الائتمان اللازم للمستثمرين بغرض حيازة وامتلاك الأوراق المالية من خلال الاقتراض بضمان الأوراق المالية (صفقات الريبو، **R epo Transaction**) والمنتشرة فى الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة واليابان وفرنسا .

(٢) المساهمة المباشرة فى الشركات الجديدة بمختلف أنواعها ، والإسهام فى إدارتها وتوجيه نشاطها وطرح أسهمها للتداول .

(٣) المشاركة فى تقييم المشروعات المطروحة للبيع فى إطار برنامج الخصخصة والقيام بدور المستشار المالى للمستثمرين الراغبين فى شراء أصول أو اسهم تلك الشركات .

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى ، العدد الثانى والأربعون ، المجلد التاسع ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ص ١٥– ١٦ .

(٤) ممارسة نشاط أمناء الاستثمار بدءا من مرحلة إعـداد دراسـات الجدوى وإنشاء الشركات والترويج لها إلى مرحلة التأسيس وإصدار الأسهم.

(٥) إدارة المحافظ المالية لحساب كبار المستثمرين والمسـاهمة فـى توظيف أموال المستثمرين فى الأوراق المالية .

(٦) خلق ودعم الشركات العاملة فى مجال الوراق المالية .

(٧) تقديم خدمات تصميم نظم المعلومات اللازمة لـربط البورصـات العربية بالأسواق المالية.

(٨) زيادة تحقيق الشفافية فى الأسواق من خلال المشاركة فـى خلـق نظم التحليل المالى والإفصاح الدورى عن المعلومات حول حركـة الأوراق المالية .

ويستلزم لقيام المصارف بمثل هذه الخدمات أن تمر بمراحل تأهيلية قد تختلف فى إعدادها وتوقيتاتها من مصرف إلى آخر بسبب الظروف الداخلية والخارجية لذلك المصرف وهى :

(١) تحديد نوعية الخدمات الجديدة التى تناسب احتياجـات الأسـواق والعملاء والتى يمكن أن يقدمها المصرف .

(٢) إعداد البرامج والدورات التدريبية لمختلف المسـتويات الإداريـة للوصول بها إلى مستوى الاحتراف فى تقديم الخدمة .

(٣) وضع الاستراتيجيات اللازمة لإمداد المصارف التجارية بالخبرات الفنية سواء عن طريق البعثات أو استقدام الخبراء .

(٤) توضيح الهيكل التنظيمى لمنع التضارب واختلاط الأعمال والمصالح .

(٥) تأسيس إدارات متخصصة لإدارة المخاطر وتصميم السيناريوهات المحتملة للضغوط المتوقعة على محافظ الأوراق المالية .

ولقد أوضحت تجارب العديد من الدول اختلاف الهيكل التنظيمى للمصرف الشامل من دولة لأخرى ، وذلك نظرا لاختلاف الفكر المصرفى السائد والتشريعات المعمول بها

تدابير احتياطية the Prudential Control

وضعت البنوك العديد من الإجراءات لضمان السيطرة والتحكم فى سلامة القطاع المصرفى ومنع الصدمات المالية **Financial Shocks** ، وترجع أسباب تلك الإجراءات إلى حدوث العديد من الأزمات العالمية مثل الأزمة الآسيوية وحدوث انهيارات مالية مثل إغلاق بنك الائتمان والتجارة الدولى **BCCI** .

ومن ناحية أخرى قد تؤدى تلك الإجراءات إلى تقليل المخاطر من حدوث مثل تلك الأزمات ، ولكن تلك الإجراءات قد تؤدى إلى محدودية تأثير القطاع المصرفة فى دفع عجلة التنمية ، ولذلك فلابد من إعادة النظر فى مثل تلك الإجراءات التحكمية **Control Measures** لإحداث توازن بين تقليل المخاطر المحتملة وزيادة مشاركة القطاع المصرفى فى التنمية ، وذلك من خلال السماح للبنوك أن تكون بنوك شاملة وليست بنوك تجارية أو متخصصة فقط.

ثالثا : إستراتيجية الجودة الشاملة[١]

تمثل قضية الجودة تمثل أهمية خاصة للمصارف العربية والإسلامية ، والتى تهدف إلى الارتقاء بنوعية خدماتها ومواجهة المنافسة العالمية ، مما يتطلب التميز فى مجالى الجودة **Quality** والإنتاجية **Productivity** .

لقد اقتصر مجال الجودة قديما على الممارسات الإشرافية والإدارية وخاصة فى مجال الصناعة ، ولكن مع زيادة التطور والمنافسة العالمية كان لابد من ظهور نظام متكامل للرقابة على الجودة **Total Quality Control System** يهدف إلى ضمان جودة السلع والخدمات ويعتمد على تكامل أكثر من وظيفة داخل المنظمة ، ولكن مفاهيم الجودة اتسعت لتشمل أيضا الخدمات المصرفية .

كيفية الوصول إلى الجودة الشاملة فى المجال المصرفى :

يمكن الوصول لتحقيق الجود الشاملة من خلال مجموعة من الإجراءات مثل:

(١) العمل على تنمية الكوادر البشرية المؤهلة من خلال التدريب على الأساليب الإدارية الحديثة .

(٢) تحقيق تميز لكافة العمليات والأنشطة التى يقدمها المصرف للوصول بها إلى معدلات مثلى من الجودة المميزة .

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى: " نحو بناء استراتيجية الجودة الشاملة فى المصارف العربية " العدد الثالث ، المجلد الثامن والأربعون ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ص ٢٦١ – ٢٦٥ .

(٣) وضع رغبات المستهلكين والعملاء فى الاعتبار وتكامل كافة وحدات المصرف لتحقيق هذه الرغبات .

(٤) وضوح الأهداف العامة للمصرف ، وجود خطط متكاملة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمصرف من خلال حشد كل الجهود .

إن نظام إدارة الجودة الشاملة **Total Quality Management** يأتى كوسيلة إدارية لتحقيق كل هذه المتطلبات فى عصر تتزايد فيه حدة المنافسة والمحاولات المستمرة لتحسن الأوضاع التنافسية لكافة الدول .

دور اتحاد المصارف العربية :

العمل على التكامل بين وحدات الجهاز المصرفى العربى ، وكذلك المؤسسات المالية من خلال اتحاد المصارف العربية كمرحلة من مراحل التكامل النقدى العربى بما يعمل على تنمية دور المصارف العربية فى مواجهة التكتلات العالمية ، والمجالات المقترحة لهذا التنسيق كما يلى :

١- إنشاء وحدات مصرفية مشتركة .
٢- التنسيق بين السياسات النقدية على مستوى الأجهزة المصرفية .
٣- إصدار مشروع الشيك السياحى العربى .
٤- إنشاء غرفة لتسوية المعاملات بين البنوك العربية .
٥- تبادل المعلومات فى مجال التثقيف المصرفى والتدريب .

ثانيا : البنوك الإسلامية وكيفية مواجهة تحرير الخدمات المالية

بطبيعة الحال يصدق ما سبق من محاور لمواجهة تحرير الخدمات المالية بالنسبة للقطاع المصرفى على البنوك الإسلامية أيضا ، لأنها وكما سبق ذكره تعد جزء من هذا القطاع ، ولكن لخصوصية هذه البنوك فأنه يمكن أن يكون لها وسائل خاصة بها لمواجهة هذه المتغيرات ، ونعرض فيما يلى لمساهمتين فى مجال كيفية مواجهة البنوك الإسلامية لهذه المتغيرات ، المساهمة الأولى مجموعة من المقترحات التى تستهدف مواجهة هذه المتغيرات ، والمساهمة الثانية مقترحات تبناها المؤتمر العالمى للمصارف الإسلامية الذى عقد فى البحرين عام ٢٠٠٠م.

١- تطوير البنوك الإسلامية

لقد استفادت البنوك الإسلامية فى العقدين الماضيين من التوسع الاقتصادى لنشاطها ، ولكن هذا لا يتوقع له الاستمرار ، فالتغيرات فى أسواق المال وتحرير الخدمات المالية ستجعل المنافسة صعبة على البنوك الإسلامية ، لذلك يتطلب الأمر العديد من الإصلاحات التى تستهدف إحداث نقلة نوعية فى الهيكل التنظيمى لتلك البنوك ، بالإضافة توفير الكوادر البشرية المحترفة لقيامها بأعمال البنوك الإسلامية ، وهناك نوعان من الإصلاحات التى بجب على البنوك الإسلامية السعى لإحداثها وهما :

(أ) السماح للبنوك بدخول فى أى نشاط مالى .

(ب) السماح للبنوك باختيار أكثر البنى التنظيمية ملائمة لاحتياجاتهم .

أ- التوسع فى النشاط المصرفى :

وتطلب المؤسسات المصرفية المرونة للسماح لها بالقيام بنشاطات تتعلق ببنوك الاستثمار والتأمين بالإضافة إلى نشاطاتها التجارية المصرفية ، كذلك على البنوك الإسلامية الدخول فى مجالات أخرى مثل التجارة المصرفية بما فى ذلك الاستيراد والتصدير .

إمكانية قيام البنوك الإسلامية بالمشاركة فى عمليات الخصخصة ، وذلك من خلال المشاركة فى تقيم أصول المشروعات المعروضة للبيع ، والترويج لأسهمها وطرحها للجمهور ، أو الدخول بحصة لشراء هذه الشركات ، كما يمكن للبنوك الإسلامية القيام بعمليات التأجير التمويلى

وبالنسبة لأسواق الأوراق المالية فأن البنوك الإسلامية تمارس نشاطها فى هذا المجال، وان كان المطلوب منها ان تتوسع فى محافظ الأوراق المالية لديها، والعمل على إيجاد نظام للإفصاح المالى والشفافية مما يدعم ثقة المستثمرين والمتعاملين مع هذه البنوك فى الاستثمار بالأسهم .

ولبيان أثر تلك المطالب على البنوك الإسلامية والتى تواجه العديد من القيود التنظيمية على دخولها أسواق الدول المختلفة لتقديم خدماتها ، نجد أنه على سبيل المثال كان إلغاء قانون جلاس ستيجال **Glass Steagall Act** فى الولايات المتحدة فى نوفمبر ١٩٩٩ والذى يهدف إلى إزالة بعض القيود على النشاطات البنكية ومنحها بعض المرونة فى تقديم خدماتها وتعد استفادة البنوك الإسلامية من إلغائه حيث كان هذا القانون يمثل عائقا رئيسيا أمام البنوك الإسلامية فى العمل فى الولايات المتحدة ، وخاصة أن القانون كان

يمنع البنوك من الدخول فى نشاطات الأوراق المالية أو التعامل فى صناديق الاستثمار **Mutual funds** وكما كان يمنع دخول البنوك فى نشاطات عالية الخطورة .

وهذا ما يدفع إلى توفير بيئة تنافسية أكثر عادلة ومواتية لعمل البنوك الإسلامية مثلها فى ذلك مثل البنوك التقليدية والتى تضغط من أجل استمرار نموها فى ظل المنافسة الشديدة .

ب- تطوير الهيكل التنظيمى للبنوك[1]

تتطلع المؤسسات البنكية للمرونة فى اختيار الهيكل التنظيمى الذى يلائم أكثر مجالات الأنشطة المتعددة ، وهناك ثلاثة نماذج عريضة للبنية التنظيمية التى يمكن أن تتبناها البنوك الإسلامية للعمل فى النشاطات المالية غير المصرفية (مثل المصارف الاستثمارية والتأمين والمتاجرة البنكية)

نموذج الشركة القابضة البنكية Banking Holding Company

ووفق لهذا النموذج فان المنظمة الأم تمتلك منظمات مختلفة للأنشطة المختلفة ، فمثلا تملك منظمة للاستثمارات ومنظمة أخرى للمتاجرة البنكية ومنظمة للقيام بأعمال التجارة .

نموذج الفرع أو التابع Bono Fide Sudesidary

(1) M. Fahim Khan :Financial Modernization in 21st Century and Challenge for Islamic Banks, International Journal of Islamic Financial Services , vol. 1 No.3,Oct.-Des 1999.

تحت هذا النموذج يمكن للبنك أن ينشئ فرع ــ وليس منظمة مستقلة ــ له رأس ماله الخاص به ، وتكون كل عملياته منفصلة وبعيدة ماديا عن عمليات البنك ، ويجب على الفرع التابع أن تكون له تسجيلاته المحاسبية المنفصلة ومجلس إدارته الخاص به .

نموذج البنك الشامل Universal Bank

تحت هذا النموذج فان كل النشاطات تتم فى إطار نفس المنظمة وبالتالى فأن البنك سيعمل كبنك تجارى وبنك استثمارى وفى التامين ..الخ ، كل ذلك تحت سقف واحد ، وبالرغم من تواجد هذه المصارف العالمية فى ألمانيا وهولندا وسويسرا ، وبالرغم أيضا من كونها ناجحة لبعض الوقت ، إلا أنها تعتبر فى الوقت الحالى نموذجا مناسبا للأسواق المالية الديناميكية فى دول مثل الولايات المتحدة واليابان ، وقد يلائم هذا النموذج بعض البنوك التقليدية للاستمرار فى نشاطاتها كبنوك تجارية مع التأمين المصرفى والتأمين، ولكن النموذج قد لا يلائم البنوك الإسلامية بسبب الاختلاف الشاسع فى النشاطات التى ترغب البنوك الإسلامية القيام بها مثل : الاستثمار البنكى، تجارة السلع القائمة ، كما قد يجد المنظمون صعوبة فى تنظيم البنوك الإسلامية إذا ما تبنت مثل هذا النموذج .

كما قد يجد المنظمون صعوبات فى تنظيم نموذج الفرع التابع أيضا سواء فى سياق البنوك التقليدية أو البنوك الإسلامية ، حيث سيكون الصراع على المصالح بين الفروع مصدرا رئيسيا للمشكلات التى ستقابلها الهيئات المنظمة، وبالرغم من ذلك فأن نموذج الفرع سيكون مناسبا للبنوك الإسلامية

إذا ما كانت ستنشئ فرعا أو فرعين على سبيل المثال ، فأنه ربما لا يشكل صعوبة كبيرة للمنظمين أن يكون للبنك الإسلامى فرع تابع للتأمين أو الاستثمارات فى المحافظ المالية ، ولكنهم إن أرادوا فروعا أكثر لتغطية مدى أوسع من النشاطات فأن المنظمين ربما لا يجدوا الهيكل المناسب من وجهه نظرهم .

ويرى بعض الاقتصاديين أن نموذج الشركة القابضة سيكون أكثر مناسبة للبنوك الإسلامية ويساعدهم على وضوح التفرقة بين عملياتهم المالية بالمقارنة بالبنوك التقليدية والحصول على تأييد المنظمين، وخاصة أن البنوك الإسلامية تنتقد حاليا على أساس أن عملياتهم متشابهة إلى حد كبير، وأن لم تكن متشابهة تماما مع البنوك القائمة على الفائدة ، وهذا يمكن أن يصبح عائقا أمام نمو البنوك الإسلامية ، ولا يمكن للبنوك الإسلامية التهرب من هذا النقد لأن هياكلها التنظيمية الحالية لا تسمح لها بالعمل مباشرة فى التجارة والتأجير ونشاطات البناء ، وبالتالى العمل تحت نموذج البنك كشركة قابضة، بوضع منظمات منفصلة للنشاطات المختلفة ، سيساعدهم على التغلب على النقد الموجه لهم ويمكن المنظمين من الأشراف ومراقبة نشاطهم .

٢- مقترحات المنظمات المصرفية الإسلامية لإقامة السوق المالى الإسلامى :

يقوم البنك الإسلامي للتنمية بدراسة كيفية إنشاء سوق مالي إسلامي، يعمل في حالة تأسيسه على ضمان تدوير الفوائض المالية للدول والمؤسسات

فيما بين الدول الإسلامية نفسها، سواء على هيئة ودائع وأموال سائلة، أو استثمارات في مشروعات التنمية.

وفى المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية، الذي عقد في البحرين عام ٢٠٠٠ وبناءً على مبادرة من الحكومة الماليزية تم تكليف لجنة ثلاثية من مؤسسة نقد البحرين، والحكومة الماليزية، وبنك التنمية الإسلامي، لتتولى متابعة متطلبات تطوير السوق المالي العالمي الإسلامي ، وكذلك بحث السبل والأدوات اللازمة لتطوير السوق الثانوي لتداول صكوك المضاربة، والمشاركة والإيجار الطويل الأجل.

وقد طرحت السلطات المالية الماليزية اقتراحا لإنشاء سوق مالي إسلامي، بحيث يتضمن أيضاً تنشيط سوق الودائع ما بين البنوك الإسلامية، وذلك بغرض تدوير الأموال الفائضة من جهة، وإيجاد قنوات استثمارية سائلة للبنوك الإسلامية من جهة أخرى ، ويتضمن الاقتراح الماليزى لكيفية إقامة السوق المالي الإسلامي ما يلى :

أولاً : هيكل النظام :

أ- تقوم البنوك المركزية وهيئات النقد والبنك الإسلامي للتنمية بتأسيس هيئة لإدارة السيولة **Liquidity Management House** وتعين البنك الإسلامي للتنمية كوكيل مفوض لإدارتها.

ب – تساهم البنوك وهيئات النقد بأموال من خلال تحويل جزء من احتياطاتها إلى حساب يسمى **General Pool A/C** يفتح مع الاحتياطي الفيدرالي (**FR**حجم الأموال غير محدد)، علاوة على الاحتفاظ بالأموال سائلة في

الحساب، يقوم الوكيل باستثمار جزء من الأموال في أدوات مالية إسلامية سائلة، كما توجد تسهيلات ائتمانية **Facility Stand by** في حالة الاحتياج لها يقوم الوكيل باستدعائها.

ثانياً : آلية عمل النظام:

– في حالة احتياج البنك للأموال يقوم؛ بالاتصال بالوكيل ليحول له الأموال المطلوبة من حساب الاستثمار، أو يدخل معه في اتفاقية **Repo** من خلال اتفاقية مرابحة أو قرض حسن.

– في حالة وجود أموال سائلة لدى البنك، يتصل بالوكيل ويودع لديه في حساب الاستثمار الأموال، ثم يحصل على ربح في نهاية المدة، أو يدخل معه اتفاقية **Repo** .

– وضع معايير محددة للبنوك المسموح لها التعامل في النظام ، ووضع قواعد للنظام مثل السقف الائتماني المسموح به لكل بنك.

– وضع معايير للأدوات الإسلامية المسموح التعامل بها (أدوات حكومية أو صادرة عن هيئات رئيسية أو مصنفة) ، و وضع أنظمة التسوية والمقاصة والإيداع.

– وضع نظام لتبادل المعلومات (إنترنت).

كما يقترح المشروع إنشاء ثلاث مراكز مالية في كل من، ماليزيا والبحرين ولندن؛ تتولى تشغيل النظام على مدار الـ ٢٤ ساعة.

إن إنشاء سوق مالي إسلامي، سوف يسهم في تحقيق عدة أهداف رئيسية، سواء على مستوى المؤسسات المالية الإسلامية المشاركة فيه، أو بالنسبة لبرامج التنمية بالدول الإسلامية، فبالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإنها سوف تستفيد من هذا السوق في توفير مصادر الحصول على عمليات تمويلية تتلاءم مع احتياجاتها، وفي نفس الوقت، الاستثمار في الأدوات الاستثمارية المعروضة في هذا السوق ، كما أن هذا السوق سوف يكون مصدرا من مصادر تمويل مشروعات وبرامج التنمية في الدول الإسلامية، بالإضافة إلى أن وجود هذا السوق سيخلق تعاوناً أكبر مع الأسواق المالية الإسلامية في المراكز الأخرى مما يحقق المصالح المشتركة للمؤسسات المالية الإسلامية ككل[1].

كما سوف يتم تأسيس وكالة التقييم الائتماني الإسلامية العالمية ، والتي تم إعداد مشروعها بواسطة البنك الإسلامي للتنمية بجدة ، والتى من المتوقع بدء نشاطها منتصف عام ٢٠٠١ ، وتهدف هذه الوكالة إلى تصنيف المصارف الإسلامية، وتقييم أداءها الائتماني، كما أنها تسهم في إعطاء المصارف الإسلامية تقييماً فنياً وفق معايير رئيسية محددة ومقبولة على المستوي العالمي، وبالقدر الذي يظهر القدرة المالية والجدارة المالية للمصرف الإسلامي، ويصل رأس المال المدفوع للوكالة إلى ٢ مليار دولار

(١) د. حسن العالى ، السوق المالى الإسلامى ، مرجع سبق ذكره . www.islamiq.com/

أمريكي، والمصرح به ١ مليار دولار، وتقدر مساهمة البنك الإسلامي للتنمية فيها بـ ١٥ %[١].

(١) د. محمد شريف بشير، آفاق التطور في المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره. /www.islamiq.com

الخـــلاصـــة

إن الهدف الذى تمحورت حوله هذه الدراسة هو بيان الآثـــار التـــى يمكن أن تلحق بالبنوك الإسلامية من جراء تطبيق اتفاقية الخدمات الماليـــة ، وبيان كيفية مواجهة التغيرات فى الأسواق المالية الناتجة عن هذه الاتفاقية .

لذلك بدأنا فى المبحث الأول بعرض لهذه الاتفاقية والتى تبحث فى آثارها ، حيث عرضنا لأهدافها ونطاقها وكيفية تحرير الخدمات المالية .

ويقصد بتحرير التجارة الدولية فى الخدمات أن يـــتم تطبيـــق آليـــات التجارة الدولية متعددة الأطراف على كل من تجارة السلع وتجارة الخدمات ، بحيث يخضعان معا لنفس الآليات والاتفاقيات ، بعد أن كانـــت المفاوضـــات السابقة يقتصر العمل فيها على تجارة السلع فقط .

أما عن كيفية تحرير تجارة الخدمات ، فيتم ذلك من خـــلال اتخـــاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل وصول موردى الخدمات الأجانب إلى الأســـواق المحلية ، وخفض مستوى التمييز بينهم وبين الموردين المحليين .

وهكذا نجد أن اتفاقية الخدمات المالية تهدف إلى إزالة القيـــود التـــى تمنع الأجانب من تقديم الخدمات المالية ، وأن تتم معاملتهم بنفس المعاملـــة التى يلقاها موردى الخدمات المحليين، كما نجد أنه لتنفيـــذ اتفاقيـــة تحريـــر الخدمات المالية لابد من إجراء تعديلات أساسية علـــى الـــنظم والسياســـات الاقتصادية بحيث يتم إلغاء القيود على تجارة الخدمات المالية ، ويسهل عملية دخول الأسواق لكافة الدول الموقعة على الاتفاقية .

ثم انتقلنا فى المبحث الثانى لعرض المحددات الشرعية لعمل هذه البنوك، والخدمات التى تقدمها والاختلاف بينها وبين البنوك الرأسمالية ، ثم العوائق والصعوبات التى تواجه البنوك الإسلامية ووضعها على المستوى الدولى، ورصدنا أهم التطورات الحديثة بالنسبة لهذه البنوك والتى تتمثل فى:

١- عمليات الاندماج

٢- التوسع فى إنشاء صناديق الاستثمار

٣- التحول إلى المصارف الإسلامية .

٤- تطور أداء هيئات الرقابة الشرعية .

وبعد أن مهدنا للهدف الذى نسعى إليه من خلال عرض لاتفاقية الخدمات المالية وللبنوك الإسلامية وصلنا فى المبحث الثالث إلى دراسة لآثار اتفاقية تحرير الخدمات المالية على القطاع المصرفى عامة وعلى البنوك الإسلامية خاصة ، حيث عرضنا لهذه الآثار من زاويتين : **الأولى** فوائد تحرير تجارة الخدمات المالية ، و**الثانية** : الآثار السلبية لهذه الاتفاقية بالنسبة للقطاع المصرفى عامة والذى تعد البنوك الإسلامية جزء منه .

ثم انتقلنا إلى تحديد آثار اتفاقية الخدمات المالية على البنوك الإسلامية خاصة ، حيث عرضنا للتحديات التى تواجه البنوك الإسلامية نتيجة تحرير الخدمات المالية والتى منها اتجاه البنوك الدولية للعمل فى مجال المعاملات الإسلامية ونقص الكوادر والخبرات المؤهلة وتوفير قدر كبير من الشفافية حول التعاملات وزيادة الاستثمار فى الأوراق المالية .

وأخيرا .. كان مجال المبحث الرابع هو كيفية مواجهة تحرير الخدمات المالية بالنسبة للقطاع المصرفى عامة وللبنوك الإسلامية خاصة .

وحددنا المطلوب من القطاع المصرفى عامة وهو التطوير من خلال ثلاث محاور وهى :

أولا : تكوين كيانات كبيرة من خلال الاندماج .

ثانيا : التحول من الصرافة التجارية إلى الصرافة الشاملة .

ثالثا : إتباع استراتيجية الجودة الشاملة فى المصارف .

أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فقد عرضنا أن على هذه البنوك لمواجهة منافسة البنوك الأجنبية أن نعمل على التوسع وفى نفس الوقت المرونة فى النشاط المصرفى ، وتحديد التطوير المطلوب فى الهيكل التنظيمى للبنوك ثم عرضنا لمقترحات المنظمات المصرفية الإسلامية لإقامة السوق المالى الإسلامى لضمان الاستفادة من الفوائض المالية من جهة وإيجاد قنوات استثمارية سائلة للبنوك الإسلامية من جهة أخرى .

ولابد فى النهاية من التأكيد على ضرورة أن يكون هناك بالنسبة للبنوك الإسلامية كيانا مماثلا للبنك المركزى ، يمكن أن تلجأ إليه البنوك الإسلامية عند حاجتها للسيولة ، وبالتالى ستنخفض الأهمية للاحتفاظ بنسبة كبيرة من الودائع فى صورة سائلة لمواجهة طلبات الاسترداد من المودعين ، وتستطيع البنوك أن تستخدم هذا الجزء فى عمليات الاستثمار المختلفة .